عدد 39 — 18 محرم 1439 (9 أكتوبر 2017)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2017

صفحة

• محضر الجلسة الحادية عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة 1438 (8 غشت 2017)..... 3333

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثانية عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة 1438 (8 غشت 2017)..... 3357

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في 30 نوفمبر 1999؛
2. مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛
3. مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛
4. مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
5. مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛
6. مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛

صفحة

7. مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛
8. مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الإفريقي وللأرصاد الجوية (AMCOMET) المعتمد ببرايا بالرأس الأخضر في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر؛
9. مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛
10. مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها وبين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بعمان في 18 فبراير 2015؛
11. مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البرتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 16 أبريل 2016؛
12. مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛
13. مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق والاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقع بالقاهرة ب 13 أبريل 2016؛
14. مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛
15. مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على برتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016؛

صفحة

16. مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية؛

17. مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015؛

صفحة

18. مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

• محضر الجلسة الثالثة عشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة 1438 (8 غشت 2017) 3370

جدول الأعمال: اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

محضر الجلسة الحادية عشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 (8 غشت 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثمان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

تقدم السيدات والسادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمقترحي القانونين التالين:

- مقترح قانون بتغيير وتتميم المواد 6 و22 و23 من القانون رقم 12.01 المتعلق بالمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية؛

- مقترح قانون حول إنشاء هيئة وطنية للإحيائيين.

كما أحال السادة أعضاء الفريق الاشتراكي مقترح قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 الموافق ل 13 يونيو 2002.

وتقدم السيدات والسادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمقترح قانون بتغيير وتتميم المادة 2 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الماء حول تلوث المياه الجوفية.

وبمراسلة ثانية من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لقطاع الصحة حول موضوع المستشفى المحلي لمدينة مريرت إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثالثة من رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لوزير التربية الوطنية حول نتائج الحركة الانتقالية، والسؤال الموجه لقطاع الصحة حول ارتفاع حالات التسممات إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 8 غشت 2017، بلغ:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 14 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 5 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، حول إحداث الجهة "13"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

الفريق الاشتراكي بواسطة هذا السؤال يتوجه إليكم لأنه تم توقيع اتفاقية مهمة بشراكة مع وزارتكم والاتحاد العام لمقاولات المغرب تهم إحداث الجهة "13" كأرضية افتراضية مشتركة توفر للمستثمرين المغاربة القاطنين بالخارج فرصة لتبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عن الأهداف الحقيقية من وراء هذا المشروع، كما نسائلكم عن إستراتيجية الوزارة من أجل النهوض بأوضاع الجالية المقيمة بالخارج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا أريد في البداية باش نشكر الفريق الاشتراكي على هاذ السؤال كنعتبروه من بين الآليات المستقبلية اللي غتخلي مغاربة العالم أنهم يواكبو التطور الاقتصادي ويواكبو الانتقال نحو آليات إنتاجية اللي مرتبطة بالتطور أنهم يعرفوا بالفعل عن طريق الجهة "13" كل التحولات اللي كتوقع اقتصادية في المغرب.

الجهة "13" كانت مبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واللي بذل مجهول كبير واللي ساهمنا معه باش على أساس أن مغاربة العالم إلى كان يهتموا بالإستثمارغادي تكون عندهم واحد البوابة تفاعلية اللي من خلالها غادي اطلعوا على كل المعطيات اللي كاينة سواء تعلق بالآليات الإنتاجية، تعلق بالإستثمار تعلق بالتسهيلات وتعلق كذلك بالتفاعل مع كل الصعوبات اللي ممكنة.

فإذن هذه خطوة، خطوة مهمة، خطوة جريئة باش ندمج مغاربة العالم في الديناميكية الاقتصادية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

احنا في الفريق الاشتراكي نعتبر على أن المبادرة المعلنة من طرفكم لإن كانت في الحقيقة هي تعبير عن منظور استراتيجي في تدبير ومعالجة ملف المغاربة القاطنين بالخارج، فإننا في الفريق الاشتراكي، في المقابل نود من خلال هاته المبادرة التي ندعمها ونؤيدها بأن يكتب لها أن تضمن تحسين آليات ومساطر صندوق التمويل الاستثمارات ديال مغاربة العالم.

احنا نروم كفريق اشتراكي، أن تتوفق الوزارة ديالكم من خلال هاته المبادرة من أجل الرفع من وتيرة استثمار تحويلات الجالية نحو المناطق التي يقطنون فيها.

ونعتبر في النهاية، على أن ميلاد هاته الجهة بشراكة كما قلت قبل قليل على الإتحاد العام لمقاولات المغرب، أن ينبثق عنها انخراط المغاربة في المنظومة الاقتصادية لبلادنا ككل من جهة، ومن جهة ثانية نتمنى في الفريق الاشتراكي باش هاذ المبادرة المعلنة أن تشكل قاطرة لدعم الدبلوماسية الاقتصادية اللي لها دور في حل مجموعة من الإشكالات المرتبطة في العلاقات بين المغرب وبين المحيط الجغرافي العالمي، لأنه لا ننسى على أن الدبلوماسية الاقتصادية بإمكانها أن تلعب دورا هاما وأساسيا إلى جانب الدبلوماسية الرسمية التي تعنى بها وزارة الشؤون الخارجية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بالفعل ما ذكرت السيد الرئيس هو في صميم هاذ الاهتمامات هاذ، حنا من اللي قمنا بهاذ المبادرة برفقة الاتحاد العام للمقاولات، اتصلنا بـ 100 مستثمر مغربي في الخارج، وكلهم استجابوا و جاو حضروا، قدموا شهادات مهمة، جزء من الشباب حاضرين بقوة، قطاعات أساسية واعدة، وبالتالي اعتبرنا هاذوك غدا يمكن يكونوا وساطة مع القطاعات الإنتاجية في المغرب ومع مجموعة من الأسواق اللي غتساعد على المنافسة.

جوج اعتبرناهم قناة غدا اللي يمكن ينقل التكنولوجيا الدقيقة، مادام أنه من خيرة الأطر ومتواجدين في قطاعات أساسية حاسمة وفي كل القارات تقريبا.

ثالثا، اعتبرنا غدا إلى كان عندهم رغبة استثمروا غادي يلقوا واحد التفاعل مباشر مع رجال ونساء المقاولات عن طريق هاذ الأبواب، وبالتالي يمكن نعتبر بأنه خارج كل الصعوبات اللي تكون، غادي يكون عندهم واحد (diagnostique) واحد التشخيص أولا للتطور الاقتصادي في المغرب.

ثانيا، الكفاءات اللي موجودة في المغرب، الإمكانيات اللي موجودة في المغرب.

وثالثا كذلك، وهذا هو الأساس، أنهم غادي يستطعوا يتجاوزوا مجموعة من الصعوبات مادام أنهم في تفاعل مباشر مع أهل المقاولة.

احنا تفاجأنا كذلك في القطاع من اللي اعتبرنا هاذ التجاوب، احنا عن طريق البوابات ابعثنا مجموعة من الأخبار، فتفاجأنا بأن كاين تجاوب كبير، وتفاجأنا وجدنا طاقات كثيرة، أنا نقول لك كاين 7 ألف طبيب مغربي في الخارج، جزء كبير يمارس البحث العلمي في أكبر المختبرات، عندنا 499 ألف خبير متواجدين في قيادات تدبيرية كبيرة في العالم، عندنا 440 ألف شاب وشابة عندهم ماستر أي عندهم باك 5+، هاذي كلها طاقات غدا عن طريق التفاعل عن طريق هاذ البوابة يمكن تكزن غدا واحد الرصيد أساسي اللي غادي يساعدنا غدا وغادي يساهم في الدينامكية الاقتصادية ديال المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لكاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه جودة مياه الشواطئ، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيدة الوزيرة، لا

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

ما زال ماجاتش، نستناوها السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

باقي ما كاينة السيدة الوزيرة، تنقترح أننا ننتقلو لسؤال آخر في انتظار الالتحاق.

إذن ننتقل، تفضلوا بالكلمة السيدة المستشارة ما تنسمعكش.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

في الحقيقة راه الجلسة ديالنا البث المباشر راه ما كاينش، باقي التلفزة المغربية مع الغرفة الأولى، وحتى السيدات والسادة الوزراء غايبين لأنهم باقيين ملتزمين مع جلسة الأسئلة الشفوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نحن في جلسة دستورية مفروض أنها غادي تنطلق مع الرابعة والنصف، الحكومة كاينة غادي تجاوب على الأسئلة، السيدة الوزيرة راها التحقت، إذن أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح سؤاله، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

واش كاين البث، السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، على جودة الشواطئ .. وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة أن ثلاثة شواطئ غير صالحة للسباحة صيف هذه السنة، وهي شاطئ طنجة، شاطئ ميامي بالعرائش، شاطئ واد مرزك بالنواصر.

سؤالي: ما هي الإجراءات اللازمة التي اتخذتها وزارتكم لتحسين الخدمات للمصطافين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

أولا الحقيقة كذلك من الجواب هو أن عندنا 3 الشواطئ فقط من أصل 161 شاطئ اللي عندهم اليوم إشكالات بيئية، بالمقابل ما تبقى لي هي نسبة تتجاوز 95% من جودة مياه الشواطئ إما عندها صفة جيدة أو صفة جيدة جدا فيما يتعلق بجودة المياه الشاطئية، هذا نتيجة واحد التراكم مؤسساتي في البرامج الوطنية، البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية المماثلة، برنامج وطني لتطهير السائل اللي اليوم تنشتاغلوا على أساس مده أن يشمل الوسط القروي، وهنا فين غادي تكون يعني المعالجة ديال هاذ 3 الشواطئ، لأن اكتشفنا عن طريق المختبر الوطني أن الإشكال اللي يتعلق بهاذ 3 الشواطئ عندهم إشكال ديال ربط الصرف الصحي، وبالتالي كان فعلا الوزارة تشتاغل بشكل مندمج باش يكون معالجة الإشكالية البيئية في مجملها.

بالتالي ملي غنمدو، إن شاء الله، وغنشتغلو على يكون عندنا برنامج ديال تطهير السائل في الوسط القروي، ستحل هذه الإشكالية من جانب، من جانب آخر تنشتغلو كذلك على حوكمة المخططات المديرية، هاذ المخططات المديرية اللي هي في الحقيقة تتبين لنا النقط السوداء.

فيما يتعلق بهاذ الإشكال هذا المعالجة ديال كل ما يقرب من هذه

المحطات الثلاث تتكون المعالجة ديالها ثم لأول مرة في المغرب اليوم عندنا المخطط الوطني للساحل، بالتالي تجاوزنا أننا ناقشو فقط جودة تصفية المياه الشاطئية اللي تتشتغل فيها مجموعة مؤسسات وعندها تميز خاصة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة اللي حقيقة اليوم النتيجة هي أننا عندنا أكثر من 20 شاطئ عندهم اللواء الأزرق، اليوم نشتغل كذلك على أن يكون عندنا مخطط وطني لمعالجة السواحل، درنا لجنة داخلية على أساس أن يكون عندنا تدبير مندمج نشاركوا فيه الجهات ونشاركو فيه الجماعات المحلية ويشاركوا فيه خاصة القطاعات ذات الصلة لأن ماشي فقط اختصاص كيهم كتابة الدولة للتنمية المستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، وأؤكد لكم، السيد المستشار، بأنه البث المباشر يشتغل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات الوزيرات السيد الوزير،

السادة المستشارين والسيدات،

السيدة الوزيرة،

كنشكرك على العمل ديالكم والمجهودات ديالكم، ولكن السيدة الوزيرة غير اللي ابغيت نقول لكم انتما سبق لكم قلتو بأن كاين دابا 25 شاطئ غادي يكون فيها اللواء الأزرق، استبشرنا خيروقلنا أودي بأن الأمور راها بخيروعلى خير، ولكن انتما في جهة، والواقع في جهة، لأن دابا أول مرة غير ملي تدخل مع الباب تتلقى خاصك تحط واحد 20 درهم، هاذ الناس اللي واقفين تما عند الباب الحراس، وكيشوفو فيك واحد الشوفة ديال بحال إلا راك في (la PJ).

ثانيا، ملي تدخل مع الرملة الدقة الأولى تدخل تتلقى واحد الناس اللي هما دايرين تماك فوضى عارمة، واحد المافيا اللي خاصك تخلص ما بين 40 حتى 60 درهم غي باش تحط هذاك المظل ديالك، وهاذ المشاكل كاينة فوضى عارمة وهاذ الشي يضر بالسياحة ديالنا ديال البلاد، وخاصنا هاذ الشي ما نبقاوش نشوفوه، وهاذ الناس هاذو دابا ملي تيشوفوا هاذ الشي دابا كاين تيخرجوا للشواطئ اللي غير محروسة، اللي ما فيها لا أمن لا أمان لا الناس ديال الإنقاذ.

إذن كنلقاو واحد المشكل كبير ديال الناس ديال الإنقاذ ما كاينينش حتى هما بصفة مستمرة، لأن كاين واحد العدد ديال الأموات اللي هي تتمشي، ناهيك على الطرق اللي تتجيب لهذيك الشواطئ، نعطيك مثلا الشاطئ ديال سيدي رحال اللي تيجي على.. ملي تيجيو الناس ديال برشيد لأن كاينة واحد الطريق اللي طريق قاتلة، لأن ملي كيجيو معها وكيرجعوا دائما كاينة الموت في الطريق، هادوك الناس اللي غادي يمشيو للشاطئ واش يوصلوا ولا ما يوصلوشاي.

وكنقول بأن خاصنا نحلو هاذ المشكل ديال السياحة، راه هاد الناس كيستاؤوا من هاذ المشاكل اللي كيلقاوها مع هاذ الناس اللي كاينين حراس واللي كاينين فوضويين لأن كياخذوا واحد الأمور عشوائية لأن هاذ الناس ما اعرفنا هاذ الشواطئ واش عمومية، واش ديال الخواص، إذا كانت ديال الخواص نعرفوها، إذا كانت عمومية نعرفوها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد المستشار غير واحد السؤال منهجي، كاينة الاختصاصات ديال الوزارة اللي هي معروفة، وكاينة اختصاصات الجماعات الترابية اللي احنا خاصنا نديرو فيها نجتهدو جميعا وأنتما كذلك من جانبكم وتكون فيها التقائية هذا كنشتغل عليه، الإشكالات اللي طرحتي لي احنا خصصنا لها لجنة ماشي فقط هذه المسألة ديال المظل حتى هذه المسألة أصبحت المغاربة أحنا كنشجعوها ديال التوجه المغاربة يمشيو للشاطئ بالوسط العائلي ولكن ولا الفطور والغذاء والعشاء في الشاطئ بالتالي احنا اليوم كنشتغلوا في تحريك الشرطة البيئية تحريك كذلك الجماعات الترابية باش تولي عندنا رقابة باش نحافظو على المكتسب ديال أن اليوم فالمغرب عندنا شواطئ بالألوية الزرقاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

نتوجه للسؤال الثاني موضوعه الواقع البيئي للمشاريع الاستثمارية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل المشاريع الاستثمارية ركيزة لتنمية الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة وتشغيل اليد العاملة، إلا أننا نلاحظ ضعف الاهتمام

بالجانب المتعلق بالآثار السلبية التي قد تخلفها هذه المشاريع على المستوى البيئي، والتي أصبحت أنشطتها وأشغالها تشكل تهديدا حقيقيا للبيئة سواء على مستوى التلوث الهوائي أو المائي، وذلك جراء انبعاث الغازات السامة والاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن رؤية وزارتكم لإدماج البعد البيئي في برمجة وإنجاز المشاريع الاستثمارية والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية قصد محاصرة الأضرار المحتملة على البيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحكومة سياستها تعتمد بالأساس على أنها اليوم تتم إرساء أسس التنمية المستدامة، خاصة بعد مصادقة المجلس الوزاري على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، أشنو هي هاذ التنمية المستدامة؟

لأن فالعالم كان واحد النقاش واش نمشيو فقط على حماية البيئة، ولا نمشيو فقط على تطوير الإنتاج والتنمية الاقتصادية؟

اليوم كاينة مقاربة اللي هي التنمية المستدامة اللي كتقول، اليوم عدم إدماج البعد البيئي له كلفة مادية، وفي المغرب الدراسة اللي تدارت أكدت هذا المعطى، بحيث أن اليوم المغرب كتكلفو ظاهرة التلوث البيئي 32 مليار، يعني 3.52% في الناتج الوطني الخام، وبالتالي نحن ملزمين أننا ندعمو وندمجو في دفتر التحملات البعد البيئي.

لهذا، اليوم عندنا فالوزارة كذلك تنزيل الخطة في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بمحاور واضحة على أساس يكون توازن وإدماج بين الحفاظ على الاقتصاد الوطني، التوجه نحو مملكة صاعدة اقتصاديا، ولكن كذلك مع حماية الموارد الطبيعية وكذلك الاستثمار، أي أهم بعد اللي عندنا هو حماية الأوساط الطبيعية والبيئية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم القيم، والذي أكد أن المغرب شق مساره في مجال الحفاظ على البيئة بشكل لا رجعة فيه، خصوصا بعد انعقاد مؤتمر التغيرات المناخية كوب 22 بمراكش، كالتزام دولي للمغرب في هذا النطاق، وهذا ما يفرض أن نواكب المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية والإستراتيجيات القطاعية الرائدة في الحكامة البيئية.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة التحيين للنصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة ووضع ترسانة قانونية تراعي الوضع البيئي الحالي، منوهين في هذا الإطار بما ذهب إليه المشرع في المادة 2 من القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمارات، حيث نصت المادة على تدابير تحفيزية للاستثمار وتشجيع التصدير وإنعاش وتخفيض كلفة الإنتاج وترشيد الطاقة والماء والمحافظة على البيئة وإشراك جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا النطاق.

ولتوضيح الصورة أكثر، ورغم المجهودات المبذولة فإن الوعي البيئي لازال مع الأسف غير حاضر في رسم السياسات العمومية وتوجيه الاستثمارات، وعلى سبيل المثال: لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، ما يعرفه إقليم أسفي من مشاكل بيئية جراء التلوث الصناعي والاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية والغابوية، مما أثر على الثروة السمكية بالمنطقة وما ترتب عن ذلك من الإغلاق العشوائي من معامل مرتبطة بهذا القطاع الحيوي وضياع عدد كبير من فرص الشغل، تندويو على معامل ديال التصبير، السيدة الوزيرة، اللي تقريبا واحد 100 معمل اللي مشات اللي تغلقات، جراء التلوث اللي كان هاذ السمك ديال أسفي هو اللي كان هو المخير، تقريبا واحد 100 معمل اللي تسدات، هذا ناهيك عن المشاريع الكبرى اللي تحطات تما في أسفي، والناس ديال الساكنة ديال أسفي ناويين فيها الخير، ولكن للأسف اليد العاملة كلها هي أجنبية، الأكثر من هذا المعامل حتى الناس ديال أسفي راهم ما اخدم فيهم حتى شي واحد في هاذ المعامل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيدة كاتبة الدولة، للرد على التعقيب.

السيدة اكاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

وعنصري إجابة على أساس أننا نواصلو الإجابة في اللجنة، هو أننا، إن شاء الله، في موقع الأمانة العامة للحكومة مشروع واعد كبير اللي هو مشروع التقييم البيئي، هاذ المشروع اللي حقيقة غادي يعزز الرصيد المغربي فيما يتعلق بإدماج البعد البيئي في المشاريع الاستثمارية من جهة.

من جهة ثانية، في التناول ديالنا مع المراقبة البيئية، نحن نركز على

الشراكة مع الجهات ومع الجماعات الترابية كمدخل من أجل حوكمة وتعزيز الرصيد الكبير اللي عند بلادنا، سواء فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتدبير النفايات، البرنامج الوطني بتطهير السائل، اللي قلت، وكذلك البرنامج اللي باقي عندنا غير (mécanisme) تنحاولوا نمأسسوه إلى وافقت لنا المالية على أساس أن يصبح لنا برنامج وطني لمكافحة التلوث الصناعي، على أساس أننا تنشتاغلوا تولي عندا (une plate-forme) القطاع الخاص، المجتمع ديال الجمعيات المهنية وكذلك القطاعات الحكومية المعنية، تنشتاغلوا عليه إن شاء الله سيكون كذلك يواكب المشروع القانون اللي غادي يجي لكم السادة المستشارين وقبل ذلك للسادة النواب من أجل التداول فيه، لأنه مشروع واعد دارتو مجموعة الدول، بلادنا في هاذ اللحظة أنها تبنى هاذ المشاريع يعني المهيكلة، باش فعلا نمشيو في واحد النموذج إيكولوجي لانتقال ديموقراطي تنموي إيكولوجي كذلك لبلدنا العزيز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على مساهمتكم.

ونتجه للسؤال الموالي الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه ماذا هيأته الوزارة لحسن أداء مناسك الحج لهذه السنة، وهو موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيدين الوزيرين،

السيدات المستشارات،

السادة لمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، مع كل موسم حج يطرح موضوع استعدادات الوزارة وما هيأت لكي يؤدي الحجاج المغاربة مناسكهم في أحسن الظروف، وتفادي المشاكل والهفوات التي تكون قد ظهرت في السنوات السابقة.

السيد الوزير،

مع انطلاق موسم الحج لهذه السنة، نتساءل معكم عن الإجراءات التي قمتم بها حتى يمر موسم الحج لهذه السنة في أحسن الظروف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله. في هذا اليوم بالذات تشرفت بتلاوة الرسالة الملكية التي وجهها سيدنا أمير المؤمنين أعزه الله إلى الحجاج عند انطلاق الرحلة الأولى، وهذه الرسالة في كل سنة تتضمن توجيهات ونصائح لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تسهر على تبيينها وتطبيقها اللجنة الملكية للحج، وتتضمن أشياء تتعلق بتهييئ الحج في المغرب، يعني داخل الوطن، منها قضية القرعة وما إلى ذلك، ثم قضية تهييئ الحجاج من حيث توعيتهم وإرشادهم العلمي واللوجيستيكي أيضا.

ثم ما يتعلق بالديار المقدسة وهو توفير السكن وتوفير يعني النقل هذه السنة، اجتهدنا في قضية الحافلات الجيدة ثم النقل داخل المشاعر ولاسيما في وقت النفرة، وكذلك توفير أماكن وأفرشة وأغطية وماء كافي وحمامات في المشاعر، يعني في منى.

تعلمون أن اللجنة الملكية للحج تقوم دائما بتقويم، كما تفعلون أنتم في غرفتكم، بتقييم لحصيلة السنة الماضية والأمر يتعلق بالتزام الحجاج بالانضباط لمؤطريهم الإداريين، هذا هو الذي يمكن أن نجتهد فيه جميعا لأنه عليه تتوقف كثير من الأشياء لأن المسالة هناك بشرية وفي وقت محدود وظروف محدودة يعرفها الجميع، مهما بذلنا فوق ما نبذل فإننا بدون هاذ التعاون، التحلي بما يتطلبه الموقف وما هو منصوص عليه وموصى به في القرآن الكريم، فلن نبلغ الغاية المنشودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

في البداية لابد أن نثمن عمل الوزارة بخصوص الإجراءات المتخذة اللي كتقوم بها من أجل تحسين الظروف ديال الحجاج المغاربة ونتمنى للحجاج المغاربة لهذه السنة حجا مبرورا وسعيا مشكورا.

السيد الوزير،

بالفعل علينا أن نتعاون جميعا لأن هناك مشاكل مطروحة وبحدة يعني في إطار التنظيم الرسمي ديال الوزارة، كاين 4 المشاكل لا يمكن أن يناقشها أحد، تعرضتو ل 2 المشاكل منهم، السيد الوزير، المشكل

الأول ونسجله هو غياب مسؤولي البعثة من أطر وموظفين عن مواكبة الحجاج، الأمر الذي يتعين معه عليكم أن تعملوا على ربط المسؤولية بالمحاسبة ضد كل من اتضح أنه لم يقم بمهامه وأنه مباشرة هذا الوفد ملي كيوصلوا الحجاج إلى مكة وإلا ويغادرون وكيختفيو بشكل نهائي وكيتركوا الحجاج والمشاكل ديالهم.

كاين مشكل آخر اللي تعرضتو له، السيد الوزير، هو مشكل ديال التنقل بين مكة وعرفات والعودة كذلك، فكانت حافلات يعني مهترئة، كنا كنلاحظو بأن حجاج مغاربة كيمشيو في الأسطح ديال الحافلات، هناك من كان يلجأ إلى النقل السري حتى يعود إلى مكة.

كذلك كاين المشكل ديال الإقامة والسكن كاين بعض الفنادق خاصة في مكة، وكاين تكديس الحجاج بالخيام، هاذ المشكل كان مقبول قبل من 2011 ملي كانت القرعة في نفس السنة وكانت الأداء كيكون الأداء ديال الحجاج خلال شهرين، ولكن مباشرة من بعد 2011 لم يعد هذا الأمر مقبولا لأن الحجاج تيتعرفوا قبل من سنة وكيأديو الواجبات ديالهم أكثر من 5 أشهر، كاين المشكل ديال ضعف الخدمات من تغذية ونظافة خاصة بمنى وعرفات.

كنتمناو على أن هذه المشاكل هذه السنة ما تكونش خاصة أن الحجاج المغاربة المبلغ اللي كيأديو جد مهمة، فالتنظيم الرسمي وصل على ما كنظن 47000 درهم، في حين أن الوكالات راه كاين بالنسبة عند العرض الإقتصادي هو 46000 درهم فقط ما كاينش شكايات، العدد المسجل ما بين الوزارة وما بين الوكالات يعني هو في انخفاض اللي كان مع الوزارة هو في انخفاض لصالح الوكالات وهذا كيدل بأن هناك مشاكل كبيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أؤكد إلحاحي على أن نتعاون في قضية الحج، ما دمنا متمسكين بأن هناك مشاكل لا تناقش، وبأن الأمر فيه مقارنة ومقابلة ما بين التنظيم الرسمي للوزارة وما بين الوكالات، وما دمنا لا ننتبه إلى المشكل البشري الواقع في الانضباط، وما دمنا لا نراعي المشاكل التي لا تخرج تماما من مسؤوليتنا وتتعلق بالتنظيم، ما دمنا لا نراعي هذا كله، نبقى دائما سنكرر نفس الملاحظات، وفي نفس الوقت نعبئ الحجاج على أن يذهبوا إلى الحج وهم مستعدون لتلقي، بمعنى لمخالف الروح التي ينبغي أن يتحلى بها الحج من الصبر، والصبر لم أقله كإدارة، أنقله من كتاب الله العزيز الذي قارن بين الحق والصبر، لذلك نريد مع ذلك أن نتعاون.

أجدد مرة أخرى أن نتعاون في هذا الباب، وأن نتجاوز، لأننا نختص ببعض الأمور لا تقع في الجهات الأخرى، نظرا للانضباط ولأن الحجاج غير معبئين في هاذ الاتجاه ديال...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا.

وننتقل للسؤال الأول الموجه للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، وموضوعه ترويج وتسويق المنتوج التقليدي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني المستشارين،

الكل يجمع على أن الحرف التقليدية دعامة أساسية للنسيج الاقتصادي ببلادنا، بصفتها من الأنشطة المدرة للدخل وتساهم في توفير الشغل.

نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن المجهودات المبذولة فيما يخص ترويج وتسويق المنتوج التقليدي سواء بالداخل أو الخارج؟ وهل هناك برامج ترويجية لفائدة الصانع الفردي بالوسط القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على هاذ السؤال.

بداية نبغي نؤكد أنه موضوع الترويج والتسويق هو يعتبر محو أساسي في إستراتجية تنمية القطاع، لأن لابد أن نستحضر السلسلة كاملة، سلسلة إنتاج كاملة، فهاذ الحلقة هي حلقة مهمة اللي هي التسويق والإنتاج. طبعا عندما نتحدث عن التسويق والإنتاج كاين على المستوى الوطني وكاين على مستوى الدولي.

بالنسبة للدراسات التي أنجزت بينت بأنه 80% من استهلاك

منتوجات الصناعة التقليدية هي وطنية، 80%، و20% كتبقى على مستوى الخارج، سواء بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج أو بالنسبة للأجانب.

اليوم، السياسة المعتمدة تقوم على المعارض، معارض جهوية مع الغرف كتقوم بها انطلاقا من شراكات مع الغرف مع دار الصانع، معارض على المستوى الوطني، ومعارض دولية، واليوم كاين مجهود كبير لفتح أسواق جديدة، لأن كاين أسواق تقليدية وصلها المنتوج التقليدي ونشتغل اليوم على فتح أسواق جديدة لإيماننا العميق بأن هاذ الأسواق الجديدة ستشكل رافدا أو دافعا جديدا لتسويق هاذ المنتوج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، انتهيتم من الرد السيدة الوزيرة؟ إيه، من طبيعة الحال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا.

أشكركم على جوابكم وهو أكيد أنكم، السيدة الوزيرة، ستسهرون على حماية وصيانة الحرف التقليدية باعتبارها رصيد تراثي، ثقافي، وطني يجسد للتميز المغربي وفق المقاربة التي جاءت في البرنامج الحكومي.

أنتم على علم بمعاناة الصانع التقليدي، السيدة الوزيرة، وبظروفه الصعبة، الشيء الذي سينعكس على مردودية القطاع ككل، على اعتبار أن هذا الصانع هو العنصر المحوي في العملية، وتعلمون جيدا التحديات التي تعوق تطور هذا القطاع الذي تراهن عليه بلادنا، باعتباره قطاعا منتجا، باعتباره كذلك يشغل أكثر من 2.5 مليون صانع، هذه التحديات تتمثل في:

- المنافسة للمنتوج الآسيوي الفاقد للجودة، والذي يعتمد على التسويق الإلكتروني، وهو أقل كلفة بالنسبة إليهم؛

- ضعف التكوين، حيث نجد أن هناك حرف ماضية في الاندثار في غياب الخلق والإبداع؛

- مواكبة الصانع التقليدي وتأهيله في إطار دعم المقاولة والبحث عن التمويل؛

- إعادة النظر في عمل مؤسسة دار الصانع ودعمها من أجل البحث عن الأسواق والترويج لمنتجات الصناعة التقليدية وحمايتها في الأسواق؛

- إعادة تأهيل القطاع باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- واستبدال دور الإدارة التي تتولى التدبير إلى إدارة تعمل من أجل التنمية، إدارة تقود، تبني التوجهات الإستراتجية، تشرف وتؤطر بينما تسند التنفيذ والتفعيل إلى مختلف الفاعلين في القطاع.

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن القطاع في أمس الحاجة إلى تطوير نسيج إنتاجي قوي وفعال ومهيكل، خاصة وأن مردودية القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرته على تحقيق أرقام معاملات كافية، بدونها لا يمكنه أن يساهم في خلق مناصب للشغل، هذه الأرقام لا بد أيضا من ارتفاع مشتريات منتوجات الصناعة التقليدية المغربية بالأسواق الداخلية والخارجية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار المحترم،

هو فعلا لا يمكن إلا أن نتفق معكم حول أهمية القطاع وحول أهميته كذلك في تحريك النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، واليوم كاينة مجهودات بذلت عبر العقود وعبر السنوات، واليوم لا بد من تطوير آليات التسويق، لأن سؤالكم الجوهري هو حول التسويق، التسويق والترويج لابد من اليوم إيجاد آليات جديدة وهذا المدخل اللي نشتغل عليه اليوم هو التسويق الإلكتروني. ما يمكنش فقط منتوجات الصناعة التقليدية تعتمد على المعارض، المعارض عندها إيجابيتها ولكن لا بد من تطويرها واحنا حاليا كنشتغلو على التسويق الإلكتروني وسنشتغل فيه مع الجامعات، يعني كل جهة من خلال الجامعات اللي اليوم الحمد لله كنتوفرو على كفاءات وطنية مهمة في هذا الشأن.

الجانب الآخر هو تكلمتو، السيد المستشار، على مجموعة ديال الأمور مرتبطة بالصناعة التقليدية بالصانع التقليدي، لدينا الوعي اليوم داخل الوزارة أنه كاينة منافسة ما يمكناش ننكروها، كاينة منافسة، ولهذا سياسة اعتماد الشارات الوطنية اللي اليوم عندنا 50 شارة وطنية لحماية منتوجات وطنية وإعطائها شارات خاصة بالتصديق على هذه المنتوجات وكاين اشتغال على أن اللائحة ما تبقاش فيها 50 شارة ديال التصديق.

أكثر من ذلك، اليوم المجهودات اللي تبذل على مستوى الجودة، جودة المنتوج لأن إذا أردنا التسويق والتسويق على المستوى الدولي، الجودة رهان أساسي، كاينة برامج، كاينة شارات الجودة فيها لجان جهوية ولجان وطنية تشتغل، ولكن نحتاج إلى تطوير مفهوم الجودة

عند الصانع التقليدي ويكون مفهوم شامل، ماشي فقط المرحلة الأولى اللي مجموعة ديال صناع خذاوها ولكن بغينا نوصلو بالصانع التقليدي أنه يكون عندو تقديم جيد مناسب لمنتوجاته، وعندنا الثقة بأن صناعتنا التقليدية خزان مهم جدا وتراث لا مادي ومادي مهم جدا بالنسبة للمغرب وأن أي مجهود تبذل فيه لا شك أنه الثمار ديالو كتكون على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى الإشعاع الحضري للمغرب، وهذا شيء مهم ومهم جدا، واحنا من الدول القلائل اللي استطاعت أنها تحمي منتوجها التقليدي عبر التاريخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ودائما في نفس الموضوع، السؤال الثاني موضوعه معاناة الصناع التقليديين، وهو موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين لوضع السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد امحمد احميدي:

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يواجه قطاع الصناعة التقليدية عدة إكراهات بكل صراحة، السيدة كاتبة الدولة، في جميع المجالات وأبرز هذه الإكراهات هما الأعباء الضريبية المفروضة على القطاع، بكل صراحة اللي كتثقل الكاهل ديال هاذ الحرفيين وكذلك هناك لجنة ديال تتبع.. 2015، الحقيقة بأن 2015 كان آخر هذا البرنامج، بمعنى بأن هذه اللجنة أوصت باش إعادة النظر في الطريقة ديال الاحتساب ديال الضرائب المهنية المفروضة على القطاع ديال الصناعة التقليدية.

وكذلك نسألكم، السيدة الوزيرة، ماذا اتخذتم لرفع هذه المعاناة كذلك على هاذ الصناع التقليديين فيما يخص الجانب الضريبي؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع توصيات هذه اللجنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا نبغي نؤكد أن موضوع الإعفاء ما كانش موضوع توصية داخل اللجنة المعنية ولكن كان فقط تدخل من التدخلات وهذا فرق، أنه إذا كان توصية التوصية وجب اعتمادها، ولكن إذا كان تدخل هذا تدخل في إطار التدخلات اللي كانت.

طبعا ملي غادي نتكلمو على الضرائب، الضرائب بالنسبة للمواطنين كافة هذا واحد الالتزام وطني مواطناتي، ولكن نبغي نؤكد أن منظومة الضريبة المعمول بها اليوم في المغرب واللي هي تخضع للتشريع، الضريبة تحدث بالتشريع وبالقوانين وبرسومات اليوم كاينة إعفاءات من الضريبة لابد من التأكيد عليها اللي كيتميزوا بها الصناع التقليديين واللي الصناعة التقليدية كتمتاز بها دون غيرها، إعفاءات وهنا اسمحوا لي هنا نذكر ببعضها:

إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، المادة 91 من مدونة الضرائب بالنسبة لمبيعات الزرابي التقليدية المنتجة محليا ومنتجات من المعادن الثمينة المصنوعة بالمغرب؛

مبيعات وخدمات صغار الصناع اللي ما كيتجاوزش الرقم ديال المعاملات ديالهم 500 ألف وجميع مواد كذلك التعاونيات والاتحادات ديالها اللي ما كيتجاوش رقم المعاملات ديالها 10 ملايين ديال الدراهم، في حالة تحويل هاذ المواد إلى منتجات.

إذن يمكن لينا نتكلمو على أنه كاينة إعفاءات في بعض المجالات وكاينة إشكاليات في بعض الرسومات وبعض الأمور المرتبطة بها، ولكن اليوم الموضوع ديال التدبير المالي وديال التنويع لأن الإشكال الحقيقي بالنسبة لي هو في تنويع مصادر التمويل بالنسبة للصناع، لأن اليوم نشتغل كذلك–وهذا جاء في البرنامج الحكومي–على ضمان تمويلات جديدة بالنسبة للصناع، ضمان تمويلات جديدة لأن في نهاية المطاف كيكون إشكال في التمويل، فإلى كانت التمويلات اللي تقدر تستاجب للتحدي ديال الإنتاج بالنسبة لهم أكيد أنها غادي تساهم وغتغطي على الإشكالات الأخرى اللي كتظهر أنها مشكل ولكن ماشي هي المشكل الحقيقي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

فعلا بأن، السيدة كاتبة الدولة، ملي كنتذاكر معاك بأن كنقول ليك إستراتيجية 2015 وهاذ التوصيات لأن كنت فيها عضو، اللي التزمت معنا الحكومة بأن هاذ اللجنة راه فيها حتى وزير المالية، وفيها القطاعات الأخرى كيحضرو معنا ولكن ما تنفدات حتى شي حاجة من ذاك الشي وهناك معاناة ديال الصناع التقليديين، بغيت نعطيكم حتى الأدلة عليها، هناك فشل ديال مركز ديال المحاسبة المعتمد اللي آنذاك نهناه

بأن فاشل، وصلنا فيه واحد المدة وكانت بأن تعطات الغرفة الوحيدة على الصعيد الوطني تعطات من طنجة باش غتعمل هاذ النموذج وكنا عارفينها من الأول بأن فاشلة.

فعلا بأن حينما نتكلم عن الصناع التقليديين كنقول بأن بعض القطاعات معفية متفقين، ولكن هناك المتضررين، كيف يعقل بأن الصانع التقليدي كتجي السلطة المحلية مع الجماعة كيسدو لو إغلاق المحل ديالو والضريبة كتبقى طالعة، وكتعرفي بأن الوعي ديال الصانع التقليدي راه ماشي شي واحد حتى لتما راه كل واحد خاصك تاخذو؟؟ ما كيمشيش ويعمل (la déclaration) بأن كيسحب ذيك الضريبة، مع العلم بأن الحجج والأدلة عندو لأن كاين هناك المركز اللي احنا كنقررو فيه وكنتذاكرو، ولكن كاين الضرائب اللي كتكون في المدن ما كيعرفوش هاذ الشي هذا.

إذن، المشكل ديال المالية، السيدة الوزيرة، واحد الحاجة انتما عارفينها، ماشي غير مع الصانع التقليدي حتى مع المؤسسات، أنت فالعلم ديالك بأن واحد الحاجة رسلت ليك ورسلت حتى رئيس الحكومة فيما يخص بناء المقر ديال الغرفة، راه كتتعسف علينا وزارة المالية بزاف على مؤسسات المنطقة والغرف المهنية غير فيما يخص ذاك الشي ديال الميزانيات، كيف يعقل بأن أنتم عطيتوا واحد المحضر كتعطيوني الأرض بأن غنبنيو فيها مؤسسة، راه ماشي غنبني فيها الدار ديالي، راه غنبنيو فيها مؤسسة ديال الغرفة عاملين ليها l'expertise 1000 درهم، ومنين جينا بأن رئيس الحكومة اعطنا الموافقة المالية مشينا للأملاك المخزنية باش غنعملو المسطرة كيقول ليك 2500 درهم.

إذن، السيدة الوزيرة واحد الحاجة يلاه صيمانة اللي دازت على الخطاب ديال سيدنا، أنا ما بغيتش نفهم واش كيخاطبنا حكومة ومؤسسات منتخبة ومنهم حتى احنا وأحزاب أولا كيخاطب شي ناس خارج المغرب، راه بغينا بلي غنفيقو من هاذ القلبة هاذي.

عندنا المشكل ديال التدرج المهني، السيدة الوزيرة، كيقول ليك بأن المعاناة ديال الصناع التقليديين، راه راسلت ليك بأن عندنا مشكل فيما يخص الغرفة السابقة ديال تطوان، وكتجاوبيني في نفس.. السيد الرئيس بأن حل المشكل.. معناه بأن كيخص وزارة التكوين المهني اللي راسلت الوزارة ديالكم خاص يكون بأن تاخذو المسائل بجدية. وكاين الفلوس ديالو، ولكن خاص يصرفو بطريقة قانونية، ماشي غدا ولا بعدو غنتورط أنا بوحدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للتعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

هو نبغي نأكد أنه الملفات اللي تكلمتي عليها السيد المستشار توصلنا بها وجاوبناكم عنها ما يدخل في اختصاصاتنا كنجاوبوكم عليه، ولكن الأشياء الأخرى اللي لا تدخل في اختصاصاتنا كاينة الجهات اللي مسؤولة عنها.

طبعا نبغي نأكد مرة أخرى بأنه اليوم ملي كتجي التعقيبات ديال السادة المستشارين كتكون فيها قضايا كثيرة وكلها مهمة، وبالتالي ما كيمكنليش في إطار الدقيقة اللي متاحة أنني نجاوب على جميع الإشكالات، لأن كيتحول السؤال والتعقيب خاصة إلى طرح مجموعة من الإشكاليات اللي كلها كبيرة وكلها مهمة، ولكن نتمناو أن فكل مناسبة فالسؤال كنركزو على موضوع وكيمكن فاللجنة أو في لقاءات اللي كنعملوها معكم تواصلية كيمكن مناسبة للمزيد من التدقيق في إعطاء هاذ القضايا.

اليوم، الصانع والصانعة التقليدية كيحتاجوا للمواكبة في التكوين، وخاصة في المجال المالي، ولهذا، وهذه أنا تنربطها بالقضية ديال تفهمهم للضريبة، تفهمهم لمجموعة ديال الالتزامات، كاين برامج تدارت على مستوى الوزارة المواكبة في التكوين المحاسباتي، في مسك السجلات وفي غيرها، احنا أنا شخصيا مقتنعة لأنه الحيز التكويني مازال خاصنا فيه تبذل مجهودات كبيرة وكبيرة جدا، لأن عندنا الصناع ما يمكن لناش نتكلمو على مستوى واحد، عندنا صناع فرادى اللي هما كاين اللي عندو صعوبات وكاين اللي تطور ومشى مزيان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

دائما في نفس القطاع السؤال الثالث، وموضوعه وضعية الصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

إخواني، أخواتي المستشارين،

تعبر الصناعة التقليدية قطاعا اقتصاديا أساسيا، إلا أنه يعاني من عدة إكراهات من قبيل محدودية نظام التكوين وضعف الموارد المالية

المتجلية في الميزانية المخصصة لهذا القطاع الهام والتدهور التدريجي للظروف الاجتماعية للصناعة التقليدية والمنافسة التي يواجهها القطاع.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير المخصصة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

أولا نبغي نأكد مرة أخرى أنه قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع اليوم ثاني قطاع مشغل، عندنا 20% من التشغيل بالنسبة للساكنة النشيطة، عندنا كذلك أنه قطاع 2.3 مليون من نسبة الأفراد اللي هما تيساهموا فيه وتيشتاغلوا فيه، بالنسبة للناتج الداخلي الخام ما بين 7 و8 المساهمة ديال الصناعة التقليدية في هذا القطاع، طبعا هذا لا يستثني كاينة مجموعة من المشاكل واللي تنقرو بها، ولكن ما يمكن لناش نتكلمو بصفة هكذا عامة ونقولو بأن راه القطاع كلو كاين إشكالات وكاين مشاكل، كاين إنجازات في الواقع، كاينة مكتسبات مهمة ينبغي تثمينها، وأنا أشرت في البداية قلت بأنه اليوم احنا كبلد، المغرب احنا من البلدان التي استطاعت أن تحمي منتوجها التقليدي، هذه نقطة قوة كبيرة وكبيرة جدا، لأن ملي تنقارنو أنفسنا مع دول أخرى، ما تبذلش نفس المجهود، ما تنقولش تبذل مجهود اليوم أو أمس، هذا مجهود اللي تبذل عبر قرون وعبر سنوات.

اليوم، احنا عندنا نقطة قوة كبيرة ينبغي أن نعتز بها كمغاربة في مختلف المواقع اللي احنا فيها وهي قدرة بلادنا على الحفاظ على هاذ الموروث التقليدي وهاذ المنتجات التقليدية، اللي من شمال المغرب إلى جنوبه يعني في جميع المجالات كاين واحد الإبداع وكاين اجتهاد.

طبعا المستويات مختلفة، عندنا صناع مع أنهم فرادى وتيشتغلوا وعندهم كاين يعني أداء وكاين تحسن الأوضاع المعيشية ديالهم وكاين مداخل مهمة، وكاين كذلك في إطار التعاونيات في إطار اتحادات تعاونيات، في إطار مقاولات الصناعة التقليدية، وكاين صناع اللي عندهم صعوبات.

احنا بالنسبة لنا اليوم، تنقولو بأن الورش المهم في هاذ القطاع هو الورش التشريعي، تتعرفوا بأنه لحد الساعة قانون تنظيم الحرف، واللي راه بالمناسبة اليوم في الأمانة العامة للحكومة، هاذ القانون واللي تنتظرو من مجلسكم الموقر التفاعل الإيجابي مع هذا القانون مباشرة مع مشروع القانون بعد إحالته عليه، هذا هو المنطلق الأول، يعني تنظيم القطاع والتعريف بهاذ الحرف وتصنيفها وكذلك بلجان الحكامة داخلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

نشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم، وأود أن أكد أن أكبر مشكلة يعرفها قطاع الصناعة التقليدية تتجلى في طريقة التعامل معه من طرف الحكومة، حيث ظلت الحكومة المتعاقبة تتعامل مع القطاع بنظرة اجتماعية مخططة، مما جعله يفقد الطابع الاقتصادي وأوقف على المقاولات الحرفية فرصة التطور والمساهمة الفعالة في مجهود التنمية الشاملة في نظرة الحكومة للقطاع، جعلت الجميع يعتبر مجرد مجال تقليدي والنقل على أصبحت صور الصناعة التقليدية تدل على كل ما هو عتيق.

ونحن في الفريق الحركي على عكس ذلك نؤكد أن القطاع قائم الذات وهو مجال الإبداع والإنتاج المتواصل عبر العصور والأجيال، وينبغي أن يلعب دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدنا، ويساهم في إشعاع دولي، وخصوصا وأن القطاع يشغل أزيد من 25 مليون عامل بنسبة 20% من.. على المستوى الوطني.

فلهذا، السيدة الوزيرة، أن الصناع التقليديين عايشين مشاكل كثيرة أن خاصكم توفروا لهم أحياء صناعية، لأن الصانع التقليدي كيمشي اليوم وكيكري محل ومن بعد كيخرجوا لو السكان كيخرجوه منه، كتولي تحكم عليه المحكمة بالإفراغ، تيعود شاري الآلات والماكن باش كيخدم، في الآخر كيعود يمشي يسعى، الناس تتجمع لو باش يشري الحليب لأولادو، لأن الصانع التقليدي اليوم مكرفص 100%، 25% في اليد العاملة دبا اللي هي تشتغل في الصناعة التقليدية أنها مكرفصة لحقاش أن الوزارة ما موجدة لها حتى شي حاجة، الناس راهم مشاوا حلوا المحلات وتسدوا لهم، خاصكم تفكروا باش ديرو أحياء صناعية لهاذ الناس باش يلقاوا يخدموا، وخاصكم تشوفوا لهاذ الناس الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لأن هاذ الناس مساكن راه ما عندهم حتى شي حاجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، فيما تبقى من الوقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد المستشار، نبغي نؤكد أنه عندما نتحدث عن أحياء ديال الحرفيين ومجموعة ديال المشاريع الإنجاح ديالها مرتبط بنجاح المقاربة التشاركية ما بين الوزارة المعنية وما بين الجماعات الترابية والجهات، لأن مجموعة ديال المشاريع ما يمكناش نقولو أن الحكومة لم تنجز شيئا على أرض الواقع.

المتتبع والمهتم كيلاحظ بأنه كاين مجهود كبير تبذل على مستوى الحرف، الحماية ديالها، وعلى مستوى كذلك توفير الفضاءات الملائمة، نبغي نذكر مجموعة ديال المدن مثلا المجهود اللي تدار في فاس تدار في مجموعة ديال المدن أخرى مجهود كبير جدا لتوفير هذه الأحياء للحرفيين وكذلك لتوفير البنيات التحتية للاشتغال، طبعا ما غنقولش جاوبنا على كل شي 100% ولكن واحد النسبة كبيرة فيها ديال الإنجاز، هذا كنعتبر أنه مهم وخاص التثمين ديالو، واليوم في إطار المقاربة التشاركية ضرورة مشاريع مشتركة مع الجماعات ومع الجهات اللي نجحنا في بعضها وخاصنا نستمرو في البعض الآخر.

بالنسبة للوضع الاجتماعي، كتعرفوا بأن القانون اليوم صدر المتعلق بالتغطية الصحية واحنا اليوم فتحنا الحوار داخليا من أجل إصدار المرسوم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

دائما في قطاع الصناعة التقليدية، ويبدو أن هذا القطاع أخذ حصة الأسد في جدول أعمال اليوم، إذن سؤال رابع وموضوعه دار الصانع والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بابا اعمر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حقيقة الوزيرة، كان سؤالي اليوم هو يتعلق بمؤسسة من أكبر المؤسسات العمومية اللي متعلقة بالصناعة التقليدية ومعلقة الصناعة التقليدية عليها أمل كبير من ناحية الإشهار والتعريف بالمنتوج والبحث عن الأسواق والأخذ بيد الصانع التقليدي والسهر على المعارض الوطنية والخارجية.

فيما يخص المعارض الجهوية والوطنية والموسمية نشكر دار الصانع من هذا المنبر على تعاملها مع الغرف ديال الصناعة التقليدية ومع تطبيق اتفاقية ما بينها مع الغرف في المسائل الوطنية.

فيما يخص المعارض الخارجية حقيقة تعرفي السيدة الوزيرة عن دار الصانع تقبض البرنامج السنوي لجميع المعارض الدولية، ومشكورة تغطي منو 80% و90% بالمشاركة ديالها، ولكن الملاحظ كيقتصر على بعض الجهات عن بعض الجهات، كاين بعض التقصير في بعض من الجهات، وذاك كان مقبول مع حد الغرف 24 غرفة والأرض متسعة، والصناع ما منظمين بزاف في التعاونيات ولا في جمعيات، دريك الغرف عادت 12 غرفة وعاد إلى شاركتي بجوج من كل غرفة ما هي كاع معمرة معرض، خاصهم يشاركوا ما خاص ينقص منهم حد.

ثانيا، أن الصناع يتكتلوا ويتنضموا في تعاونيات وفي جمعيات، والصناع فرادى، مجموعات وفي خواص، هون الملاحظ عن ما خاص.. لأن المعارض اللي خرجوا لهم برا، إلى ما كانت دار الصانع اللي معاونة وتمشي بعض من الناس اللي حنا ضدهم ومعاونينو ولا غادي نادي ولا مسولين شكون، بغينا الفايدة تعم على عموم ديال الغرف والجهات والصناع التقليديين والتعاونيات والجمعيات.

دريك اللي بغيت نسولك، السيدة الوزيرة، ما هو مخطط المستقبل فدار الصانع ومن عندكم الوزارة الوصية باش تعم الفائدة من هاذ المؤسسة على القطاع ككل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

أنا نبغي نؤكد مرة أخرى على أن مؤسسة دار الصانع، كما ذكرت السيد المستشار، هي الشريك المؤسساتي أولا الأول للغرف وفي نفس الوقت هي المؤسسة التي تقوم بالترويج والتسويق بالنسبة لمنتجات الصناعة التقليدية بتنسيق تام مع القطاع الحكومي الوصي.

طبعا المعارض اللي كتنظم على مستوى الجهوية راه الغرف كتشارك فيها، المعرض على المستوى الدولي، كاينة معايير معينة، واحنا كنأكدو على حق المشاركين، حق الصناع والصانعات أنهم يتقدموا بملفاتهم

ديال الترشيح.

اللي كنأكدو عليه مع دار الصانع واللي كنحاولو أنه تكون الشفافية كما قلت في المشاركة عبر النشر في الموقع الإلكتروني بوقت زمني كاف والملف ديال الترشيح يكون واضح ويكون بلغة مبسطة، لأن كنعرفو بأننا كنتفاهمو مع شرائح اجتماعية، خاصنا نستعملو لغة مبسطة جدا باش توصل وباش يفهموا الخطاب، واليوم هاذ الشي بدا بأن جميع المعارض اللي غادي تكون سيتم الإعلان عنها، ولكن هذا نبغي نؤكد على مجموعة من الأمور:

أولا كاين معارض دولية اللي كدير شروط هي من عندها، خاصة بالسلامة وبالصحة وبشروط عندها مرتبطة بقانون البلد اللي هو غادي ينظموا فيه المعرض.

مسألة أخرى، كاين معارض اللي هي متخصصة، معارض مهنية، معارض تجارية، النوع ديال هاذ المعارض اللي هي إما مهنية أو تجارية، طبعا غيشاركوا فيها الناس اللي هما من أهل التخصص، والمعارض الأخرى اللي كتكون مفتوحة في وجه اللي كتنظمها دار الصانع تحت مسمى "الأسبوع الثقافي" ديال المغرب في أي بلد من البلدان اللي كتكون عندنا معهم شراكة واتفاق مسبق في هاذ الأمر وعبر السفارات المغربية في الخارج، هذه المعارض كتكون مفتوحة في وجه الصناع والصانعات وفي وجه التعاونيات وفي وجه كذلك الفيدراليات اللي كتشتغل.

طبعا أنا من خلال المشاركة ديالي في مجموعة من المعارض لاحظت ودائما كنبحث على سؤال أن خاص تكون واحد التمثيلية موسعة وتكون تمثيلية اللي كتمثل بالفعل الإبداع المغربي والتميز المغربي، لأن هذه الصناعات والمنتوجات في نهاية المطاف ملي كتعرض في الخارج فهاذو كيتحولوا إلى سفراء بلدهم، سفراء يعني عموميين ماشي سفراء رسميين، ولكن سفراء عموميين اللي كيقوم بواحد الوظيفة دبلوماسية لأن الصانع والصانعة ملي كيخرج راه كيعرف بلادو، المنتوج كيبقى مجرد منتوج، ولكن المنتوج هو يحمل حمولة ثقافية وتاريخية، ولهذا حانا كنشتغلوا اليوم على أن المنتوجات المغربية تصبح تتحدث عن نفسها، يعني كل منتوج وهذا غادي يزيد في تثمين المنتوجات التقليدية، لأن كاين بعض يعني المهتمين ما كيشتريش المنتوج للاستعمال ولكن يشتريه بحمولته الثقافية والتاريخية وبدلالته الحضارية للبلد اللي هو المغرب.

فإذن قلت أنه كاين اليوم مسطرة صديقة واليوم كنحرسو على أن تكون فيها الشفافية المطلوبة من أجل استفادة الجميع ولكن خاصنا نعرفو بأنه راه كاين معارض اللي هي متخصصة وكاين معارض اللي تشترط شروط معينة خاصها تكون متوفرة في الناس اللي بغاوا يشاركو اللي كتكون مرتبطة بالجودة وبقدرة هذا المنتوج على التنافسية.

إذن مرة أخرى نؤكد بأننا بلد من البلدان اللي حمت المنتوج التقليدي واللي يحق لنا أنا نفتخرو بهذا المنتوج ونعتزو به.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار فيما تبقى لكم من الوقت إذا رغبتم في...

السيد المستشار أحمد بابا اعمر حداد:

نشكرك، السيدة الوزيرة، على الجواب وعلى الوضوح وعلى الحقيقة، احنا اللي نرعاو واللي نقلبو عليه على الإنتاج اللي راه يمشي من عندنا يمشي يمثل بلادنا، ويكون طاغي عليه الطابع التقليدي اليدوي المغربي، يعود طاغي عليه باش يعود يمثلنا في بلادنا ويعود إلا نشاف ينشاف صنعة مغربية، ونعودو إذا دخلنا عليه تحسينات على خلاق الأسواق يعودو مدخلينها عليه ولكن مرتبطين بطابعنا الأصيلي التقليدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشكركم السيدة كاتبة الدولة على مساهمتكم الفعالة، وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الماء وموضوعه تلوث المياه الجوفية، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا في الحقيقة كما هو، ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لحماية المياه الجوفية، بالخصوص إذا أخذنا بعين الاعتبار الشح الذي يعرفه المغرب فيما يتعلق بهذه المادة، وثانيا ظاهرة الجفاف التي أصبحت معطى هيكليا في الموضوع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أجدد اعتذار السيدة الوزيرة لأنها في مهمة في أزيلال لمعالجة جزء من هذه الإشكاليات، وكما تفضلتم في السؤال الذي طرحتموه، وهو متعلق بالمياه الجوفية، فعلا يعتبر هذا واحد من الإشكاليات الكبرى والتي جاء القانون ديال الماء الذي اعتمد 36.15 من أجل وضع إجراءات عملية لمواجهتها، هذا الأمر يتم في إطار استراتيجية وطنية لقطاع الماء من محاوره حماية الموارد المائية والحفاظ على جودتها وضمنها المياه الجوفية.

من بين الإجراءات المتخذة هنالك الإجراء الأول الذي يتم عن طريق صندوق محاربة التلوث من أجل دعم مبادرات العملية وتوفير مساعدات مادية في هذا المجال، وضمنها العمل الذي تقوم بها وكالات الأحواض المائية، وهناك الآن مشروع لتعزيز هذا الدعم.

ثانيا هنالك التنسيق مع القطاعات الحكومية العاملة في هذا المجال ومنها القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة، خاصة وأن هنالك عدد من الاستراتيجيات كالبرنامج الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، برنامج دعم المؤسسات التعليمية في هذا المجال، دعم المساجد بالوسط القروي بالماء الصالح للشرب والتطهير السائل.

أيضا هنالك مشروع تشرف عليه كتابة الدولة المكلفة بالماء يتعلق باستعمال المياه الغير التقليدية وتشجيع ومواكبة مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة في مجالات مختلفة وذلك في إطار الحفاظ على الملك العمومي المائي والحث على اقتصاد الماء، وفي هذا الصدد تمت التوقيع على اتفاقيات شراكة متعددة في هذا المجال.

أيضا هنالك يجري الإعداد من طرف الوزارة لبرنامج متكامل سيمكن من إدماج برنامجين البرنامج الوطني للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفرقاء، وهنالك إستراتيجية أو مخططات على المدى القريب والمتوسط تتعلق بالمخطط الوطني للحد من التلوث المعدني، المخطط الوطني للحد من التلوث الصناعي، المخطط الوطني للحد من التلوث الناتج على المرجان، ثم مشروع دراسة حول التلوث الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالمناسبة، لا أظن أن قيام السيدة الوزيرة بزيارة لمنطقة ما، وإن كانت ذات صلة بالموضوع بأولى من حضور هذه الجلسة الدستورية السيد الوزير، وبالتالي أنا بالقدر الذي نثمن بعض ما جاء في جوابكم، بالقدر ما نؤكد أننا اليوم بسؤالنا هذا ندق ناقوس الخطر حول هاذ الموضوع اللي هو متعلق باستنزاف الثروة المائية، وخصوصا منها المياه الجوفية.

الاستنزاف ديالها هذا موضوع وإن كان من قبل بعض المنتوجات الفلاحية اللي حقيقة تستهلك مياه كثيرة، بعض المنشآت السياحية التي تستغلها وتستعمل المياه الجوفية في سقي ملاعب الغولف، وأحيانا، وهذا في جهة مختلفة وأحيانا في زراعة القنب الهندي.

ولكن اليوم ونحن قلنا ندق ناقوس الخطر أيضا على الاستعمال ديال المواد أو الأسمدة وأيضا المبيدات الحشرية اللي في الحقيقة أنها تصل إلى المياه الجوفية، مما يؤثر سلبا، وهذا في مجموعة من المناطق، خصوصا في منطقة الغرب ومنطقة تادلة، وهاذي حقيقة هي فين عندنا أكبر ثروة مائية اللي في الحقيقة واجب أن ندبرها تدبيرا مستداما للحفاظ عليها للأجيال القادمة، لكن اليوم أنها تستنزف.

الأمر الثاني هو المياه العادمة والاستعمال ديالها، نعم السيد الوزير، قلتم بأنه اليوم كاين إجراءات، وأنا عارف بأنه كاين إجراءات واللي هي عندها علاقة حتى بالقانون الذي صدر أخيرا ونشر أخيرا القانون 36.15، واللي في الحقيقة فيه مجموعة من الإجراءات، لكن تخوفنا يزداد إذا علمنا أن أكثر من 50 نص تنظيمي مضمنة في هذا القانون، ونذكر أن القانون 10.95 أن كثير من نصوصه التنظيمية لم تصدر، وكان ممكن أن تعالج مجموعة من الاختلالات يومها، لكن اليوم التخوف ديالنا، وهذه مسؤولية السيد الوزير، أننا اليوم هذه النصوص وجب أن نخرجها وأن نفعلها، خصوصا في المجال اللي هو متعلق بمحاربة التلوث.

أيضا اليوم عندنا الشبكة، خصوصا فاش تنتكلمو على شبكة تطهير السائل وهي في مجموعة من المناطق هي مهترئة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير إلى ابقى عندكم بعض الثواني ولا صافي؟ إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه المدارس الجماعاتية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، شكون؟ السي السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أتت المدرسة الجماعاتية كإجابة لتجاوز المعيقات والحد من الإكراهات وإيجاد حل لمعضلة التربية والتعليم بالعالم القروي، الذي

يعاني من اختلالات كبيرة ومعقدة، لا على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية أو الموارد البشرية، من أجل ذلك نسائلكم السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة لتعزيز هاذ التجربة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد العربي بنشيخ، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية التذكير بأن بلادنا تتوفر على 11000 مؤسسة على الصعيد الوطني، منها 6000 بالعالم القروي، وبجانب هذه المؤسسات يوجد 13000 مؤسسة فرعية منها 98% توجد في العالم القروي، ويجب الإشارة أن جل هذه الفرعيات تفتقد للبنيات الأساسية التحتية من ماء وكهرباء ومرافق صحية ومسكن للأساتذة.

ونظرا لهذه المشاكل تم الشروع في إنجاز المؤسسات الجماعاتية منذ 2009، وحاليا نتوفر على 116 مؤسسة على الصعيد الوطني، كما أن الوزارة قامت بتقييم لهاذ النموذج من المؤسسات وتبين بأن هاذ المؤسسات حلت عدة مشاكل ولكن يجب تطويرها، هذا من جهة.

وفي إطار الرؤي الإستراتيجية للتربية والتكوين، وكذلك البرنامج الحكومي 2016-2021 سيتم إنجاز إن شاء الله 1000 مؤسسة جماعاتية على الصعيد الوطني خلال العشر سنوات المقبلة، وغادي تمكن من إنجاز 100 مؤسسة سنويا لحل هذه المشاكل، وذلك حسب المعايير التي تم تحديدها علاوة التقييم الذي قامت به الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع الأهمية، طرحنا هاذ السؤال أولا لأن التعليم الابتدائي الأولي هو أساس المنظومة كاملة، إلى كان التعليم الأولي والابتدائي فالس فلا يرجى خيرا من التعليم الثانوي ولا الجامعي، الأساس في المنظومة ديالنا هو الأولي والابتدائي، وكذلك كانت سياسة في التسعينات، أنا أعتقد في التسعينات كانت واحد السياسة ملي ضغط البنك الدولي إلخ مشات الحكومات ومشات وزارة التربية الوطنية في إطار هذوك الأقسام التي لا أساس لها لا على علاقة لها بالمدرسة اللي شفناهم في العالم القروي، كنجيو حتى لواحد الدوار كنخرجو من الدوار كنبنيو واحد البيت ما عندو علاقة وكنقولو كنقربو التعليم، لماذا لأن بغينا نديرو التعميم ولكن الجودة ما كانتش.

إذن هاذيك السياسة اللي كانت منذ التسعينات فيما يخص هاذ الأقسام، ضربنا بالمعقول وبكل صدق ضربنا تلفة للعملية التربوية في العالم القروي، وبالتالي إلى شفنا الأعداد والنسب المئوية ديال الهدر المدرسي سواء ماشي غير الفتيات ماشي الهدر ديال الفتيات، ما كاينة (toilette) ما كاين هذا لا، حتى التلاميذ خلينا من الإحصائيات اللي كيجيوا أن هناك نقول لك سميها بجريمة فيما يخص العالم القروي ترتكب يوميا فيما يخص مجال التعليم، يوميا ترتكب هاذ الجريمة في التعليم، وبالتالي أتت هاذ الفكرة ديال المدارس الجماعاتية أو ما يسمى كذلك عندها سميات كثار المركب التربوي أو المدرسة المندمجة، أشنو هو الموضوع ديال هاذ المدرسة؟

واحنا سمعتك، السيد الوزير، قلتوا أن 116 مدرسة من 2009 يعني أنه ها المشروع مزيان وكانت تجارب في الدول، في كندا كاين واحد العدد ديال الدول أعطت نتائج اللي هي كبيرة جدا، واحنا من 2009 يلاه درنا 116 مدرسة، أشنو الموضوع ديال هاذ المدرسة؟ المدرسة كنرجعو للمدرسة اللي قريتي فيها السيد الوزير، اللي قريت فيها أنا، اللي قراوا فيها الناس مدرسة بالحيط ديالها بالسكنى ديال المدير بالسكنى ديال الأساتذة بالطواليط بالضو، هاذي هي المدرسة الجماعاتية، ب (l'internat et le transport) بالعملية ديال النقل الناس اللي بعاد، وكتكون فواحد المنطقة اللي فيها سوق فيها بوسطة فيها تجمع سكاني اللي كيحس التلميذ أنه فعلا داخل مدرسة، ما بقاش عندنا المدرسة اللي كنعرفو، ما بقا عندنا قسم لا علاقة له بالمدرسة، وبالتالي كنقولو ونتشكاو علاش العالم القروي ضاربها تلفة فيما يخص التعليم ديالو.

وبالتالي، السيد الوزير المحترم، اللي كنتمناو على أن المجهود اللي خاصو يتعطى يتعطى للمدارس الجماعاتية اللي أولا فيها مسائل أساسية، حتى فيما يخص الهدر ديال الإمكانيات المادية والهدر ديال الإمكانيات البشرية ديال المعلمين، حتى هو يمكن أن نحاربه بهذه المدرسة، كذلك اعطيو الاستقرار للأستاذ والمعلم، كذلك كيكون مجال للتلاميذ، مجال لأهداف أخرى داخل هاذ المجال ديا المدرس الجماعاتية ديال الرياضة، كونوا مع الجهات والجماعات باش يمكن لنا نوصلو إلى هاذ المدرس الجماعاتية اللي غتعطينا هاذ العملية ديال التربية والتكوين في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى.. إذن ننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه قرار إغلاق الأحياء الجامعية بالرباط في 30 يونيو، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الرئيس،

هاذ السؤال كان كيعتبرو الفريق الاستقلالي سؤال آني نظرا للظرفية اللي جا فيها هذا القرار ديال إغلاق الأحياء الجامعية عند نهاية شهر يونيو، ولا ندري لماذا والحالة هاته وأن السؤال ورد اليوم وقبلته الوزارة، فسنكرر السؤال بغية الاستفادة أو إيقاف هذا النزيف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

السيد الرئيس،

كما تعلمون، الجامعات حاليا تتوفر على 27 حي جامعي، يستقطب ما يناهز 50000 طالب وطالبة، وهذا العدد غادي إن شاء الله يرتفع ل 68000 في سنة 2018 إن شاء الله.

أما فيما يخص فتح أبواب هذه الأحياء إغلاقها فهي تفتح أبوابها في شتنبر وتغلق في يونيو، لأن تنتهي الدراسة وكتبقى فاتحة الأبواب ديالها للطلبة والطالبات اللي كيكون عندهم امتحانات استدراكية، وهاذي معمول بها على الصعيد الوطني، ما كنسدوش من بعد يونيو ولكن كيتسدوا بالنسبة للطلبة والطالبات اللي أنهوا الدراسة ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير،

كنظن أن ما جاء في جوابكم تحصيل حاصل، نحن نؤمن بأن عندما ينهي الطالب دروسه وامتحاناته يذهب إلى حال سبيله، ولكن سلك الماستر، الطلبة ديال الماستر راهم تيبقاوا حتى ل (juillet) وجرت العادة أن الأحياء تغلق أبوابها عند نهاية شهر يوليوز، ولكن السياسة المتبعة اليوم عند السيد مدير الأحياء الجامعية جعلته يتقشف في كل شيء، ويستحوذ على كل شيء، وأصبح الآمر الناهي في كل شيء، حتى أصبحنا حرمان الطلبة الغير القاطنين من التغذية، كانوا 7000 ولاو 150 وأنا كنتنبأ بأن غادي يكون أقل من 150، كانوا ذيك الصفقات تعطى لمدراء الأحياء الجامعيين في مختلف الأقاليم باش كيدبروا الحال ديالهم، استحوذ على كل شي ويا ريت أنه يكون كفء، لازال بعض المقاولين محرومين من رزق عيالهم، شخصيا توسلت السيد الرئيس السيد الوزير السابق السي الداودي وجئت الآن مرة أخرى عند السيد الوزير الحالي السيد كاتب الدولة كنلطبو باش يسدد لهاذ المقاولين ما في ذمة الأحياء الجامعية، ولحد الساعة لا من يجيب.

اليوم تيفاجأنا السيد رئيس الجامعات بأنه يحرم طلبة الماستر، يحرم الطلبة الغير القاطنين، هل مازال في الحرمان؟ أين نحن والرسالة الملكية؟ هناك تلاعب قاتل وسافر، وهاذ الرجل هذا عندو سوابق، إلى كان شي واحد تيدافع عليه يديه لدارو، أما الإدارة العمومية فراه عندها مقاييس ونتبعو خطاب سيدنا الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أردتم التعقيب. أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن وموضوعه تكوين الأطر لمواكبة ورش الطاقات المتجددة، والسؤال موضوع من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

في سياق تفعيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم الإعلان عنها سنة 2009 تم إطلاق العديد من أوراش الطاقات المتجددة،

سواء في مجال الطاقات الشمسية أو الريحية، ولمواكبة مختلف هذه الأوراش وضمان نجاح البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية، تم الإعلان عن إحداث عدة معاهد للتكوين في وجدة، طنجة، ورزازات، وطرفاية بتوفير الحاجيات والكفاءات المؤهلة ولتعزيز البحث والابتكار من خلال "IRESEN" وGreen Energy Park وعبر إحداث تخصصات جديدة على مستوى بعض مؤسسات التعليم العالي، كالمدرسة الوطنية العليا للمعادن وعلى مستوى العديد من الجامعات.

كما أعدت وزارتكم، السيد الوزير، دراسة قطاعية لتحديد الحاجيات من كفاءات في هذا المجال في سنة 2011 واستكملت بدراسة ثانية أعدها قطاع التكوين المهني، خلصت إلى إعداد 19 مرجعا يهم هندسة التكوين في جميع مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وفي نظرنا رقم متواضع لا يساير طموح ورهانات المغرب في هذا المجال.

السيد الوزير، بصفة عامة تبقى حصيلة تكوين يد عاملة متخصصة في هذا القطاع متواضعة، فمثلا بالنسبة للمعاهد المتخصصة في مهن الطاقات المتجددة والنجاعات الطاقية، والتي تم التوقيع على إحداثها أمام جلالة الملك بوجدة سنة 2011، فإننا نسجل أنها لم تشرع بعد في العمل باستثناء معهد (IFMEREE[1]) بوجدة، والذي استقبل لحد الآن 136 متدربا، مما يطرح إشكالية قدرة الجهاز التكويني للإجابة السريعة للحاجيات المعبر عنها، كما أن غياب إحصائيات دقيقة لا يساعد على تشكيل رؤية واضحة حول مدى استجابة برامج التكوين لحاجيات سوق الشغل في هذا القطاع، إضافة لضرورة العمل على تحيين هندسة التكوين لتشمل مهن جديدة لم تشملها الدراسات السالفة الذكر.

وبناء على ما سبق، ألا ترون السيد الوزير أنه حان الوقت لإجراء تقييم موضوعي لمختلف البرامج التكوينية وخلق مرصد للمهن والكفاءات في مجال الطاقات المتجددة، والذي سيمكن لا محالة من توضيح الرؤية لمعدي السياسات العمومية في مجال التكوين والتشغيل والفاعلين حول تطور حاجيات القطاع وسوق الشغل على المدى القريب والمتوسط والبعيد، خصوصا مع تزايد الحاجيات الوطنية، نظرا للإمكانيات الواعدة التي تتيحها بلادنا للمستثمرين لإنتاج الطاقات الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة بقوة عالية بكلفة تعتبر من بين الأكثر انخفاضا على المستوى العالمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

[1] Institut de Formation aux Métiers des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، ولا يمكن أن نختلف مقاربة السؤال هي مقاربة تنموية، اقتصادية أكثر منها من أي شيء آخر، فقط بغيت نعطي بعض الأرقام، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

بلادنا قررت باش أنها تواجه الفاتورة الطاقية اللي كتؤديها سنويا 52 مليار، 93% مستوردة بالعملة الصعبة، بالإضافة لتأثير الطاقة والتأثير على البيئة اللي كيجي من الطاقات الكلاسيكية الأحفورية، يعني اللي كيجي من المحروقات بالخصوص، االلي حصل هو أن بلادنا مشت في واحد الإستراتجية طاقية اللي الهدف منها طبعا أننا يكون عندنا واحد ما يسمى بالانتقال الطاقي وحجم الاستثمارات من الآن حتى ل 2030 باش نحققوا 52% من الطاقة جاية من الطاقات المتجددة شمسية وريحية وغيرها أننا غانستثمر 40 مليار دولار 380 مليار درهم، 30 مليار منها ديال الدولار 280 مليار درهم تقريبا حسب الصرف اللي كاين دبا غادي يمشي للطاقات المتجددة، إذن هذا واحد التحدي كبير جدا.

التحدي الثاني هو أننا غنمشيو فيما يسمى بالنجاعة الطاقية، بمعنى خاصنا الخدمات اللي غنمشيو نقولو للمغاربة حسب الاستراتيجية المعدة والتي تنتظر أن يصادق عليها، غنقصو 5% في 2020، و20% في 2030، بمعنى غنحتاجو إلى بدائل طاقية، بالإضافة إلى أن القدرة الكهربائية اللي عندنا الآن 8200 ميغاوات غتضاعف ثلاث مرات 24 ألف، بمعنى هذا واحد الاقتصاد كبير جدا وضخم اللي كيتطلب فعلا كما أشرتم في السؤال ديالكم وفي نفس الوقت أجوبة يعني فيه، هو أننا كيفاش يمكن لنا نحققوا أمرين أو ثلاث أمور:

الأولى الكفاءات البشرية، وأنا متفق معك.

والمسألة الثانية وهو البحث العلمي باش يكون عندنا رصيد.

المسألة الثالثة، باش هاذ الناس اللي غيستثمروا يديروا الصناعة الطاقية في البلاد ديالنا.

في هاذ الإطار أشرتم إلى المعاهد اللي الآن ديال وجدة وقريبا ديال طنجة، إن شاء الله غادي نطلقوا ديال ورزازات، كان اجتماع مع وزارة يعني ديال التكوين المهني باش يمكن هاذ الشي يكون منسجم مع السياسة ديال التكوين المهني اللي كاينة في البلاد ديالنا، واحد العدد ديال الجامعات أصبحت متخصصة في بعض المجالات، مراكش الآن فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر وهي متخصصة بامتياز، قنيطرة فيما يتعلق بالنقل الكهربائي، وغيرها المعاهد بحال المدرسة الحسنية والمدرسة ديال المحمدية بلا ما ننسى طبعا مدرسة المعادن اللي الآن دخلت فيها بعض الأنشطة وبعض التكاوين المرتبطة، بالإضافة أيضا

إلى التكوين يعني المستمر اللي كتقوم به "Masen" واللي كيقوم به أيضا المكتب الوطني للكهرباء للمغاربة ولإخوتنا الأفارقة، ثم الآن كما قلتم نحتاج فعلا إلى مرصد اللي غادي يبقى يشوف الموارد البشرية والبحث العلمي والتوطين الصناعي للطاقات، هاذو ثلاث مجالات وغادي نديرها إن شاء الله مع القطاع الخاص ومع الجامعات ومع التعليم العالي والتكوين المهني في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

ونتقل للسؤال الموجه لقطاع.. استنفد الوقت ديالك، إلى ابغيتي تعطيه شي وقت إضافي السيد الوزير.

إذن، ننتقل للسؤال الموجه لقطاع السياحة وموضوعه رؤية 2020 السياحية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

ترتهن مجموعة من القطاعات الوازنة في بلادنا لتقلبات ظرفية، وفي هذا الإطار تعرض قطاع السياحة لعدة نكسات بسبب تداعيات الربيع العربي وتنامي ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى الأزمة التي تعيشها البلدان المصدرة للسياح، مما تسبب في تعثر تنزيل مضامين رؤية 2020 السياحية.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة عن الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة هذا الوضع؟ وما هو تقييمكم المرحلي للإستراتيجية الوطنية للسياحة؟ وهل تفكر الحكومة في إعادة النظر فيها بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والجيو سياسية الراهنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم لطرح هذا السؤال، وأشكر السيد المستشار على خطاب واقعي وكلام الحق على وضعية القطاع ديال السياحة في بلادنا، هذا الواقع كما يعلم الجميع لم يتمكن قطاع السياحة أن يحقق الأهداف المرتقبة في رؤية 2020 واحنا بعاد من هذه الأهداف، حيث كنا ننتظر في 2020 استقبال 20 ميلون سائح، واحنا في 2017 غنستقبلو أقل من 12 مليون سائح إذن احنا بعاد من هذه الأهداف، ولكن أي استراتيجية كيفما كانت يتم تحديدها في واحد السياق معين وينبغي النظر إليها في ذاك السياق ولا بد ملاءمتها مع تغيير الوضعية.

واللي مهم ماشي هي غير الأرقام ولكن أيضا الفكرة وراء هذه الرؤية وأسباب التعثر والفكرة وراء رؤية 2020 هي ممتازة، سألنا نفسنا السواح من الأسواق الصادرة لبلادنا أشنو هو الشي اللي تيقلبوا عليه ودرنا واحد الاستراتيجية لتوفير منتوج متنوع ملائم لهاذ السواح، ولكن كان مشكل في التنفيذ، التنفيذ كان فيه مشكل ابحال اللي قلتو كان عوامل خارجية وهي ظاهرة الإرهاب والمشاكل ديال الأزمة الاقتصادية في أوربا، ولكن أيضا كانوا مشاكل في التنفيذ في تشتت الجهود، في عدم وجود إطار حكامة مناسب، في عدم وجود الوجهة ديال بلادنا على الشبكة، وأسباب كثيرة أخرى.

إذا تعمل الوزارة على تحديد الأولويات في تنمية المنتوج السياحي، إطلاق دينامية الاستثمار وخاصنا نجيبو الدعم وإن شاء الله خدمنا مع وزارة المالية، غادي يكون دعم الاستثمار السياحي، حيث لابد أكثر شي في المناطق الخلفية وفي الجبال، كاين في واحد المواقع خاص دعم الاستثمار السياحي، أيضا وضع إطار حكامة مناسب، كيف تعلمون، قطاع السياحة هو قطاع أفقي، وتقوية الحضور الرقمي للوجهة المغربية وتعزيز الربط الجوي بثمن منخفض وأيضا ملاءمة الترويج والتسويق للوجهة السياحية مع طموحاتنا، ما يمكناش نبقاو نقولو غادي نروجو بالوجهة ديال المغرب بهذه المقادير وهذه الميزانية ديال 500 مليون درهم، وهو ملي تنشوفو (Danone) راه (Maroc télécom) كتدير أكثر من هذه الميزانية، إذن دبا كنتكلمو باش نرفعو هذه الميزانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم الصريح، أكيد أنكم بصدد تعبئة كافة جهودكم من أجل تسريع وتنفيذ استراتيجية سياحية 2020 والتي تضمنها البرنامج الحكومي عبر إعادة إطلاق دينامية الاستثمار ومواصلة إنتاج البرنامج المسطر، كذلك تعزيز السياحة الشاطئية عبر المضي في إنجاز برنامج استثماري للمحطات الشاطئية خصوصا في المناطق التي تتميز بالبنيات التحتية والمرافق الترفيهية المواكبة، تأهيل البنيات الفندقية القديمة، تعزيز عملية التواصل عبر الواجهة المغربية، عملية

الترويج والتسويق، وكذلك تحسين الربط الجوي كما قلتم قبل قليل مع تطوير خطوط جوية ذات طابع سياحي من وإلى دول أوربية، ربط التنمية السياحية بالتنمية المستدامة والشاملة لمصلحة الساكنة مع تثمين التراث الثقافي والقيم المميزة للمحطات السياحية.

السيدة الوزيرة،

أكيد أنك وضعتي الأصبع على الأعطاب التي تعوق قطاع السياحة من خلال التشخيص القيم الذي وضعتموه، وأكيد كذلك أن الهندسة الحكومية التي جمعت قطاع النقل الجوي والصناعة التقليدية بقطاع السياحة داخل في هذا الإطار، وبالتالي فإن تجربتك الناجحة في القطاع الخاص ستعطي القيمة المضافة في تدبيركم لقطاع السياحة والمرتبط أساسا بالنجاعة والفعالية والالتقائية عبر تجميع مجهود الدولة لمواكبة القطاع، باعتباره أحد القطاعات المنتجة الكبرى التي تراهن عليها بلادنا، خاصة خاصة عبر تعزيز ميكانيزمات التواصل بين القطاعين العام والخاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيدة الوزيرة بقت لكم 6 ثواني، إذن نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه تعزيز قدرات الشباب للترافع حول القضايا الوطنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عادل البراكات:

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

اعتبارا للأدوار التي يمكن للإعلام الاضطلاع بها لدحض كل المناورات التي تحاك ضد القضية الوطنية، باشرت وزارة الاتصال سابقا برنامجا للتكوين المستمر يهدف إلى تمكين شباب المنظمات الحزبية والمدنية من تعزيز قدراتهم المعرفية والمهارات المرتبطة بالترافع في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وجدير بالذكر السيد الوزير أن وزارة الاتصال سبق لها وأن أطلقت مشروعا للتأهيل الرقمي حول قضية الصحراء المغربية وذلك لفائدة 16 منظمة شبابية حزبية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذا البرنامج؟ وعن سبل دعم وتطوير مهارات الشباب عن الترافع عن القضايا الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد محمد الأعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال وموضوع السؤال باعتباره من المواضيع ذات الأولوية في قطاع الاتصال.

نحن نعي جيدا أنه في ظل سياق دولي وعالمي متغير، خصوصا في ظل التطورات التي يعرفها المجال ديال التكنولوجيا مجال الإعلام إلى غير ذلك، وبالتالي كانت هناك رؤية ذات أولوية خصوصا فيما يتعلق بتملك أو تعزيز قدرات الشباب للترافع الرقمي حول القضية الوطنية، وكانت هناك منطلقات أساسية ومرتكزات أساسية في هذا البرنامج، هو:

أولا مرتكزات تتعلق بتنزيل الوثيقة الدستورية، هناك كذلك تنزيل دور المجتمع المدني وكذلك تعزيز قدرات الشباب في هذا المجال، في هذا الإطار عملت وزارة الاتصال منذ 2016 على برمجة مجموعة من المرتكزات:

المرتكز الأول إبرام اتفاقية إطار، وتم إبرام هاته الاتفاقية في 2016.2.6.

كذلك كان هناك مرتكز ثاني يتعلق بتلقي الترشيحات فيمال يتعلق بتكوين 5000 شاب في مجال تعزيز القدرات.

كذلك هناك إطلاق موقع داخل وزارة الاتصال يتعلق موقع sahara.gov.ma بأربع لغات، وكان هناك إعداد مرجعيات فيما يتعلق بتعزيز قدرات الشباب.

وكان هناك هاذ العنوان ديال هاذ المرجعية يتعلق بمغربية الصحراء "حقائق وأوهام النزاع"، وهناك إنشاء مركز للدراسات أو التعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، احنا وصلنا للمرحلة ديال التكوين وتفعيل هذا التكوين وفي الأسابيع والأشهر المقبلة سيكون هناك انطلاق لهاذ المجال ديال التكوين في مجال قدرات الشباب، خصوصا وأننا انطلقنا من مرتكزات وأسس أساسية لاستراتيجية معينة تتعلق بتعزيز قدرات الشباب في هذا المجال ديال الدفاع على القضية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

في الحقيقة تنشكروكم على الجواب ديالكم الواضح ولو أنكم أنتم ما مسؤولينش على هاذ الاتفاقية.

السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ 5000 ديال الشباب اللي بغات الحكومة السابقة تكونهم من أجل الترافع على القضية الوطنية، 35 مليون ديال المغاربة كلهم تيدافعوا على القضية الوطنية، هاذ العمل اللي قامت به الحكومة السابقة كان لابد يكون انتباه ديال هاذ الشباب خاصهم ما ياكلوا خاصهم الخدمة، خاصهم الشغل أما التكوين والترافع على القضية الوطنية المغاربة كلهم يقدموا الأرواح ديالهم فداءا للقضية الوطنية.

ثانيا ما عندناش حصيلة ديال هاد الناس اللي تكونوا وأشنو هي الأعمال اللي قاموا بها في الترافع على القضية الوطنية.

السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم نخاطب الحكومة، الآن اللي خاصنا ننتهولو هو أنه ذاك الشاب اللي مكون ملي تيدخل للدار ويلقى 5 الأفراد من العائلة ديالو ما خدامينش ويخرج للحومة ويلقي الناس كلهم في الشارع وكاين اللي انحرف وبقا كيستعمل وسائل اللي مضرة بالصحة ديالو ويدخل يشعل التلفزيون ويتفرج فينا في البرلمان ويتبقى يتساءل واش هو اللي غالط؟ واش المجتمع اللي غالط؟ واش هاذوك المسؤولين اللي تيخطبوا هما اللي غالطين؟ تصورو معايا السيد الوزير خطاب ديال جلالة الملك كانت صفعة لجميع السياسيين والمنتخبين وللإدارة، والكل يتساءل وتيقول خطاب قوي، ولكن ما معنيش أنا معني الطرف الآخر، في الوقت اللي احنا الغليان كاين في جميع المناطق والمشاكل كاينة في جميع المناطق والسبب الحقيقي هو الشباب اللي ما لقاش الشغل، شفنا التقرير ديال البنك ديال والي بنك المغرب وشفنا الحصيلة، شفنا التقرير الأخير ديال المندوبية السامية للتخطيط وتتبين الشباب والحقيقة ديال الشباب والأوضاع ديال الشباب والأوضاع اللي تيعيشها الشاب المغربي واحنا مازال تنقلبو على التكوين الرقمي باش الناس تترافع عل القضية الوطنية.

السيد الوزير،

هاذ الكلام موجه للحكومة، ماشي لكم، لأنكم أنتم يالاه خذيتو هاذ الملف، ولكن..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التعقيب ديالو. بالنسبة لوزارة الاتصال هو قطاع حكومي في مجال الاتصال والإعلام، وبالتالي لابد أن نقوم بالواجب الملقى على قطاع الاتصال الذي يشرف على مجال الإعلام، وأعتقد وانتما غتشاركوني بأن لابد أن نقوم بهذا الدور ديال تعزيز قدرة الشباب في مجال التكنولوجيا وفي الوسائط الرقمية لمواكبة القضية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، وموضوعه استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاريع المدرة للدخل، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك حميلي:

السيد الرئيس، اشكون اللي غادي يجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

راه التضامن الحكومي السيد المستشار. الحكومة كاينة تبارك الله، 2 ديال الوزيرات و3 ديال الوزراء، آش ابغيتو السيد المستشار؟

المستشار السيد مبارك حميلي:

قبل ما نطرح السؤال السيد الرئيس، احنا تنديرو الملاحظة وكنزكي الملاحظة اللي دار الزميل ديالي قبل قليل حول احترام هذه المؤسسة الدستورية ووجود السيدة الوزيرة معنا في الجلسة، نرجع لسؤالي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات المستشارين،

من أجل العناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، تم إحداث صندوق دعم التضامن الاجتماعي، هاذ الصندوق كيضم 4 ديال المحاور، سؤالنا مرتبط بالمحور الثالث الذي يهدف إلى تشجيع الاندماج المهني ودعم الأنشطة المدرة للدخل، إلا أن تنزيل هذا المحور هذا ولا هذا المجال عرف مجموعة من التعثرات حالت دون الوصول إلى الأهداف التي كانت منتظرة، لذلك نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب التي حالت دون وصول للأهداف، وما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل تجاوز هذه التعثرات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التضامن الحكومي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا تفاعلت مع المجلس على أساس الأسئلة اللي كتكون مبرمجة، لا وقع شي طارئ نجاوب عليها، هاذي كانت انتقادات وجهت، فقلنا احنا نحترمو هذه القاعدة.

ثانيا، السيدة الوزيرة، الآن في قانون المناصفة الذي صادق عليه مجلس المستشارين مازال يناقش في مجلس النواب، وهنالك عملية تصويت مرتبطة به، هو مبرمج الآن في جلسة تشريعية الآن.

النظام الداخلي اللي غادي يصوت عليه غيحل لنا هاذ المشكل في المستقبل.

فيما يتعلق بسؤال...

السيد رئيس الجلسة:

إلى اسمحتو، السيد الوزير، كذلك النظام الداخلي يسمح لأي فريق لتأجيل السؤال، وهو ما لم يحصل، إذن...

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

إذن أولا كنتوجه بالشكر للسيد المستشار، إحداث صندوق التماسك الاجتماعي مكن من إعطاء دفعة أولية لهذا الموضوع الحيوي، استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من المشاريع المدرة للدخل، وضمن هذا المشروع تحسين ظروف التمدرس، اقتناء الأجهزة الخاصة، المساهمة في إحداث وتيسير مراكز الاستقبال وأيضا تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل.

النتائج ما هي؟

أولا، دعم أزيد من 400 مشروع مدر للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة برسم سنتي 2015 و2016 بمبلغ دعم وصل إلى 15 مليون درهم؛

ثانيا، وهذا واحد التوجه اللي تعزز وهو درهم مبادرات فردية على شكل مقاولات ذاتية أو جماعية في صيغة شركات أو تعاونيات، بحيث تم دعم وتمويل 266 مشروع من هذا النوع، في إطار مجموع المشاريع في سنة 2016 لوحدها بمبلغ ديال 13 مليون درهم و108 ألف؛

أيضا تم طرح مبادرات عملية تتعلق ببرنامج "مغرب مبادرات" لدعم وإنعاش المقاولات الصغيرة جدا لدعم هذا المسار؛

ثانيا، برنامج "تثمين" لدعم صغار المنتجين الذين يعملون في السلاسل المحلية الصغيرة، وهنا كيتم استهداف خاص الأشخاص في وضعية إعاقة من العالم القروي؛

أيضا تعزيز قدرات الفاعلين في إطار برنامج "ارتقاء"، عبر مواكبة جمعيات المجتمع المدني التي تعمل على دعم هذا النوع من الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي استثمار دور جمعيات المجتمع المدني في هذا المجال.

اليوم فعلا هنالك تحديات عملية، لأن هاذ المشروع عندما انطلق في 2015-2016 بدا تيوقع واحد الإقبال، وهاذ الإقبال يقتضي تعبئة موارد مالية إضافية، لأنه حجم المشاريع الآن اللي كتتبرمج أو اللي تتدرس، خاصة والأمر تيتم التنسيق ما بين الوزارة مع الوكالة الوطنية ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة ومع (L'ANAPEC[2]) أيضا .. هذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير.

ولكن باقي تنتمسكو بأن الجلسة الدستورية هي أولى من أشغال اللجن، الأولى أن تحضر السيدة الوزيرة معنا في هاذ الجلسة هاذي.

أنا أقول بالنسبة للسيد الوزير الدعم اللي مخصصاه الدولة لهاذ الأشخاص ضعيف جدا، 15 مليون درهم ما تتكفيش لتغطية يلاه 260 مشروع في المغرب كلو، يعني يجب على الدولة أن تراعي أن هاذ الناس خاصهم دعم إضافي.

ثانيا نحرص على التوزيع أو العدالة المجالية في التوزيع، كاينة جهات تتاخذ حظ الأسد وكاينة جهات 0، أنا عندي مجموعة الأرقام أن بعض الأقاليم 0 دعم، هذا غير معقول.

أيضا في توزيع الدعم على هاذ المشاريع كاينة جهات تتدعم بمجموعة لمشاريع وجهات أخرى وأقاليم أخرى تتقصى من هذا الدعم، يجب أن يكون هناك عدالة في التوزيع، ما يمكنش غادي نقصي أنا جهات أو لا أقاليم ونعطي..

ثالثا، السيد الوزير، وزارة التضامن والأسرة خاصها تهيكل راسها على مستوى الجهات، جهة درعة تافيلالت أقاليمها موزعة بين الجهات، ما يمكنش إلى متى احنا غادي نستمرو دائما موزعين بين الجهات؟

[2] Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

خاص تكون مندوبية جهوية مستقلة.

السيد الوزير،

أيضا كاينة هناك عراقيل تقنية وإدارية في التوزيع، حيث نعتمدو شهادة ديال "الراميد" أو شهادة الاحتياج كشرط أساسي أو تنعتمدو الكفيل كشرط أساسي هذا يعيق بعض المشاريع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، استنفذتم الوقت.

ننتقل مباشرة للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه التدبير المفوض في مختلف القطاعات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف التدبير المفوض في مختلف القطاعات، الجماعات الترابية وتعليم وصحة فوضى عارمة، حيث أصبح صيغة من صيغ الفساد وهدر المال العام وحقوق المواطنين والعمال والمستخدمين.

سؤالنا، السيد الوزير، في الاتحاد المغربي للشغل، كيف السبيل للقضاء على هذه الفوضى وإخضاع التدبير المفوض لقوانين الشغل المتعارف عليها لضمان حقوق العمال والمستخدمين والمواطنين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة على سؤالكم.

التدبير المفوض–كما تعلمين السيدة المستشارة–هو أن المرافق العمومية هو الهدف منه هو تحسين جودة المرفق العمومي من خلال نقل الأساليب ديال النجاعة والتقنيات ديال النجاعة اللي كتكون فالقطاع الخاص، هذا هو الأصل فيه.

المسألة الثانية، على عكس.. حتى لا أقول كل ما قلتم بعض ما قلتم صحيح، ولكن ليس كل التدبير المفوض يتسم بهاذ الحكم القاسي الذي أشرتم، والدليل على هذا أن بزاف ديال القطاعات اللي وقع فيها التدبير المفوض ثبتت نجاعته وكتعرفوا ذوك (les régies autonomes) ديال النقل كيفاش كانت الحالة ديال الحافلات وكيفاش تحولت، فغير باش نكونو منصفين ما تنقولش بأن مسألة التدبير المفوض راه كله وردي، ولكن لا بد أنه على الأقل ملي تتكون شي حاجة إيجابية خاصنا نقولوها.

فيما يتعلق بالحقوق والضمان ديال الشرط الاجتماعي، لأنه في دفاتر التحملات ديما كيكون واحد الشرط اجتماعي وكيخص يكون شرط اجتماعي، وإلى ما كانش هاذ الشرط الاجتماعي تحترم، المسؤولية ديالنا إذن كتجي المسؤولية ديال الوزارة هي في إطار المراقبة ديال المقاولات هاذي اللي عندها التدبير المفوض، هذا الدور ديال المفتشين، الدور ديال الوزارة نحن نعمل على الارتقاء بهاذ المجال ديال التفتيش، نعمل كذلك على إعطاء هؤلاء المفتشين كافة الإمكانيات من أجل تحرير المخالفات والقيام بالتنبيهات اللازمة، وأكثر من هذا احنا غاديين في إطار البرنامج الوطني للتفتيش غادي نركزو على هاذ القطاعات الهشة اللي فيها التشغيل ناقص أو فيها بعض الخروقات لدفاتر التحملات، وأكثر من ذلك نحن نفكر في تدابير قانونية من أجل أن نحصن خاصة العقود ديال التدبير المفوض اللي كتكون الدولة والقطاع العمومي طرف فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الوزير على ما عبرتم عنه، أتمنى أن يترجم ميدانيا، غير أن ما نعيشه، السيد الوزير، من مشاكل وتجاوزات جراء التدبير المفوض وشركات المناولة أثبت فشل سياسة الحكومة في هذا المجال، لأن هاجس المستثمر هو الربح وتضرب عرض الحائط حقوق المستخدمين والمستخدمات، حيث الاستغلال والاستعباد من جهة وضرب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات من جهة أخرى، بسبب غلاء الخدمات العمومية المقدمة، وهو ما يفسر التذمر الذي يعيشه العاملات والعمال والاحتجاجات التي شهدتها العديد من مناطق المغرب.

السيد الوزير،

أما ما تعيشه الجماعات الترابية في إطار التدبير المفوض وشركات المناولة من مشاكل عديدة لا يحترم المفوض له دفتر التحملات، ويستغل المجهود البدني لليد العاملة عوض الاستثمار في الآليات المتطورة والخبرة الأجنبية.

أكثر من هذا، السيد الوزير، فإن بعض هذه الشركات تضيق على العمال والعاملات، بل وتجرم العمل النقابي وتجهز على المكتسبات في خرق سافر لمدونة الشغل والأمثلة عديدة وكثيرة.

وكنا في الاتحاد المغربي للشغل سباقين إلى تنبيه وزارة الداخلية في

فشل التدبير المفوض في الجماعات الترابية، وهذا ما أكدته التجربة الميدانية في أكبر جماعات المدن، الرباط والدار البيضاء وطنجة.

نفس المعاناة، السيد الوزير، اقتحمت المؤسسات التعليمية والجامعية في إطار خدمات الحراسة والنظافة والطبخ وفي المطاعم، حيث لا يعرف العمال والعاملات الجهة المشغلة، وهذا العمل لا يوفر لهم أجرا معقولا ودائم ولا وجود لضمان اجتماعي، ولا تعويضات عائلية، يشتغلون أكثر مما هو متعارف عليه وقد لا يتوصلون بأجورهم الهزيلة التي لا تصل عند البعض إلى 500 درهم، بدعوى الاشتغال الجزئي لشهور عديدة، ولا يجدون الطرف المحاور في مآلها وعند ولوجهم النقابات يطردون، السيد الوزير، من العمل.

إنه وضع عار على أن يبقى في بلد تسطر فيه الحكومة برامج لتوفير الشروط لولوج نادي الدول الصاعدة.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيدة المستشارة،

سبق أن أجبت عن عدة أسئلة في هذا المجال، وقلت لك ما يمكنش في إطار المغرب ديال 2017 تبقى بعض العقود اللي هي أقرب ما تكون للنخاسة، لن نسمح بذلك وسنتعاون معكم وسنعمل في إطار القانون على تحصين هذه العقود ديال التدبير المفوض أو ديال العقد من الباطن وغيرها من الشركات ديال المناولة اللي ما كتحترمش الحقوق الأساسية، وغادي نتعاونو مع الوزارة مع la CNSS)) مفتشية ديالنا راه درنا واحد الاتفاق باش نمشيو في الاتجاه ديال رفع القدرة ديالنا على المراقبة والضرب بيد من حديد على هذه العقود التي لا تحترم الحقوق الأساسية ديال العمال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه وضعية جهاز تفتيش الشغل، والكلمة لأحد السادة المستشارين أو المستشارات من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

يكتسي جهاز مفتشية التشغيل أهمية بالغة، وعندو دور كبير في النزاعات ديال الشغل، لذ نسائلكم عن الإمكانات اللي وزارتكم أتاحتها لهاذ المفتشين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال لن أكون صادقا إذا قلت لك أننا وفرنا لهم كل ما يحلمون به وكل ما يطالبون به، ولكن رغم ذلك لابد أن نسجل أن هذا الجهاز من ناحية الوضعية الإدارية والمالية ديالو تمتع بنظام أساسي حقق لهذه الفئة عدد من المكاسب بعد طول انتظار، وأنتم على علم بذلك.

من الزاوية ديال الظروف ديال العمل ديال هذه الفئة هذه الوزارة في حدود إمكانياتها تحرص على تسهيل مهمتهم، تم تزويدهم بأجهزة حواسيب محمولة وهواتف نقالة ولوحات إلكترونية رقمية باش تسهل الصياغة ديال التقرير ديالهم، واحنا في طور بناء واحد المنظومة معلوماتية باش تسهال المأمورية ديال السادة المفتشين.

أيضا أشرت إلى الاتفاقية التي تم عقدها بين الوزارة وبين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهذا غادي يعطي واحد (synergie) في الجهاز ديال المراقبة وغادي يمكننا من مراقبة أحسن وغادي يتعاونوا الإخوان ديال المفتشين ديال الضمان الاجتماعي وديال الوزارة.

أيضا أشير فيما يتعلق بالموارد البشرية، البرنامج الحكومي ورد في التزام واضح بأنه الحكومة ستعمل تدريجيا على الرفع من تغطية المراقبة للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي وتوفير الموارد اللازمة، بطبيعة الحال في إطار تفعيل ديال هاذ المقتضى بدأنا في وزارة الشغل والإدماج المهني يعني تمت عملية إعادة انتشار لمجموعة من المفتشين وعددهم 13 كانوا يشتغلون في الإدارة المركزية، وتم تعيينهم في بعض المصالح الخارجية بعد خضوعهم لعملية التكوين والتأهيل.

تم برسم سنة 2016 توظيف 10 مفتشين وطبيب والوزارة أعدت مشروع مرسوم يهم تحويل 30 منصب من إطار متصرف إلى إطار مفتش الشغل، أحيل على وزارة المالية وهو في طور المصادقة، وهناك تفاؤل بأن يحظى هذا المرسوم بالمصادقة، وبالتالي سنتمكن من تجاوز نسبي لمعضلة الخصاص المتزايد في مفتشي الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على ردكم، اللي في الواقع كتبين الإدارة ديال الحكومات المتعاقبة وهاذ الحكومة الحالية، في إطار أولا ضمان الحقوق للطبقة العاملة وتنظيم الميدان ديال الشغل، كتبان من خلال الجهاز ديال التفتيش والإمكانات المرصودة لهاذ الجهاز، غير ممكن جهاز اللي عاطيينو واحد المجموعة ديال الاختصاصات ومجالات متعددة للتدخل بميزانية ضعيفة جدا، مناصب للشغل سنتين في كل قانون ديال المالية اللي كيجب صفر مقعد منصب شغل لهاذ الوزارة، وبالتالي تذاكرتو على التنظيم ديالو في إطار نظام أساسي، هذاك النظام الأساسي السيد الوزير تدار بمرسوم ماشي حتى قانون، وذاك النظام الأساسي أصبح اليوم متجاوز، وغادي نعطي أمثلة:

اليوم رئيس دائرة الشغل كاينة في الورق، على مستوى الفعل ما عندو حتى شي امتيازولا شي حافز.

بالنسبة لظروف الاشتغال، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، مفتش في القطاع الفلاحي وكيمشي للضيعات الفلاحية وما عندو حتى شي إمكانات لا مادية ولا تحفيزية باش يمشي يدير التفتيش.

ثانيا، كيف يمكن جهاز ديال مفتش الشغل نعطيوه يدير التفتيش ونعطيوه يدير الصلح، اليوم كيمشي لواحد الإدارة يفتش (Inspecteur) يعني يقوم بدور مهم وغدا كنقولو ليه صالح بين هاذ الأجراء وبين هاذ صاحب الشركة أو صاحب الضيعة، وبالتالي خاص اليوم، السيد الوزير، الحقيقة إعادة النظر في النظام الأساسي.

ثالثا، خاص لابد من إرادة حقيقية ماشي غير الوزارة ديالكم، من الحكومة، لأنه هاذ الجهاز ديال التفتيش عندو دور مهم ومهم جدا، أولا في الحقوق احنا جوج ديال الاتفاقيات الدولية، مكتب منظمة العمل الدولية كل سنة كتدير لنا تقارير وكتشوف مدى احترام الدولة المغربية لهاذ الاتفاقيات اللي سانيين معها، وبالتالي أصبحنا مراقبين دوليا في هاذ الجهاز ديال التفتيش والعلاقة الشغلية، ثم خاص الحكومة تكون واعية بهاذ الشي، ونحسنو الأداء ديال هاذ المفتشين اللي كيشتغلوا في ظروف سيئة، لأنه عدد قليل بمهام كثيرة ومتعددة ومتداخلة وما عندهومش أدنى حماية، الحماية الاجتماعية الجسدية ديالو غير ممكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

الحكومة عندها إرادة حقيقية في العناية بهذا الجهاز وبغيره، وبطبيعة الحال الإجراءات التي أشرت إليها الحكومة أعلنت التزام واضح في البرنامج الحكومي أنها ستعمل على تحسين الوضعية ديال جهاز التفتيش كما وكيفا.

الأمور اللي هي مطلبية هذا تيدخل في إطار الحوار ما بين الوزارة وما بين الهيئات التي تمثل هؤلاء، نحن منفتحون للاستماع وللاستجابة لكل المطالب الممكن، دائما تنقولها دائما، التي هي في الإمكان أن تتحقق، لأنه تنعرفو أنه كلما تحسنت الوضعية ديال هاذ الجهاز كلما كان عندو واحد التأثير على المحيط، على علاقات الشغل ككل.

نحن واعين بالأهمية ديال الجهاز، وسنعتني به وسنستمع إليه وسنحاول أن نطور ظروف اشتغاله في الحدود الممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أشكركم على مساهمتكم.

وقبل رفع الجلسة، أذكر المجلس الموقر بأننا سنعقد جلسة عامة أخرى مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، سوف تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة، وسوف تليها مباشرة جلسة عامة أخرى لاختتام دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016-2017.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثانية عشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 (8 غشت 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في 30 نوفمبر 1999؛

2. مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛

3. مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛

4. مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

5. مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

6. مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛

7. مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛

8. مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الإفريقي وللأرصاد الجوية (AMCOMET) المعتمد ببرايا بالرأس الأخضر في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر؛

9. مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛

10. مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها وبين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بعمان في 18 فبراير 2015؛

11. مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البرتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 16 أبريل 2016؛

12. مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛

13. مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق والاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقع بالقاهرة ب 13 أبريل 2016؛

14. مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛

15. مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على برتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016؛

16. مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية؛

17. مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015؛

18. مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، الإخوان المستشارين المحرمين،

نخصص هذه الجلسة لدراسة 17 مشروع اتفاقية، وكذلك مشروع القانون المتعلق بمدونة الحقوق العينية، وهذه المشاريع القوانين اللي هي 17 اتفاقية، غادي نقراها دفعة واحدة على المجلس، وذلك من أجل التسجيل فقط في المحضر.

الأمر يتعلق بـ:

- مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في 30 نوفمبر 1999؛

- مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛

- مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا؛

- مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات؛

- مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان؛

- مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الإفريقي وللأرصاد الجوية (AMCOMET) المعتمد ببرايا بالرأس الأخضر في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر؛

- مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛

- مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها وبين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بعمان في 18 فبراير 2015؛

- مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البرتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 16 أبريل 2016؛

- مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية؛

- مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق والاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقع بالقاهرة ب 13 أبريل 2016؛

- مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، اتفاقية أكادير، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016؛

- مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على برتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016؛

- مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية؛

- مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015؛

- مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

وفي البداية، باسمكم جميعا أريد أن أشكر الرئيسين ديال اللجان، وكذلك المقررين وأعضاء اللجنتين على المجهود الجبار اللي بذلوا أثناء دراسة ومناقشة هذه المشاريع قوانين، وكذلك للوزيرين، كاتبة الدولة والسيد الوزير، على المجهود الجبار اللي بذلوا واللي اعطاوا للمستشارين جميع المعلومات وجميع ما يمكن أن تعطيه الحكومة

للسادة المستشارين.

إذن نستهل هذه الجلسة–كيف قلت–بدراسة هذه الاتفاقيات التي ذكرتها طبعا، وغادي نعطي الكلمة للحكومة لتقديم هذه الاتفاقيات دفعة واحدة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة منية بوستة، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد عضو الحكومة،

أتشرف بأن أعرض اليوم أمامكم مجموعة مشاريع القوانين تخص 17 اتفاقية متنوعة، من حيث المضمون والمجال التطبيقي، منها ما يدخل في إطار العلاقات المتعددة الأطراف ومنها ما يهم العلاقات الثنائية، وتشمل هذه الاتفاقيات الفضاء الإفريقي والعربي بالإضافة إلى الصين.

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم الفعالة في دراسة هذه النصوص.

فيما يخص الجزء الأول المرتبط بالاتفاقيات المتعدد الأطراف والتي تخص الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، وهناك 4 اتفاقيات مرتبطة بهذا الإطار، وللتذكير فإن اتفاقية التبادل الحر تستمد إطارها التاريخي من إعلان أكادير في ماي 2001، الذي جاء بمبادرة من صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وتم توقيعها في 25 فبراير 2004، وتهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في مرحلة أولى بين المملكة المغربية وتونس ومصر والأردن، وتتمثل هذه الاتفاقيات الأربعة فيما يلي:

أولا، اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل المعتمد أو ما يعرف عليه بـ (l'opérateur économique agréé) والذي يهم تسهيل العمليات الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عبر إرساء علامة المشغل الاقتصادي المعتمد التي تسمح لأي شركة تعمل في مجال ذي صلة بالتجارة الدولية، بالحصول على علامة الجودة في الإجراءات الجمركية وإجراءات الأمن والسلامة، هذه العلامة تميز الشركات الأكثر موثوقية في المعاملات الجمركية، وتعتبر هذه العلامة والتي تصدرها إدارة الجمارك لصالح المقاولات المسجلة بالمغرب، علامة معترفا بها في جميع الدول الموقعة على اتفاقية الاعتراف المتبادل؛

بالنسبة للاتفاقية الثانية هي اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية؛

ثالثا، مذكرة التفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وتشمل الربط الالكتروني لقاعدة البيانات والمعلومات الجمركية بين الدول قصد ربح الوقت والتقليل من التكاليف المرتبطة بالإجراءات الجمركية؛

رابعا، البرتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جدد، ويحدد الشروط والالتزامات المطبقة على الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية؛

دائما في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف، هناك أيضا اتفاق دولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة 2015 ويهدف إلى تعزيز التعاون في مجال توحيد المعايير والبحوث في مجال زراعة الزيتون وتكنولوجية زيت الزيتون والتعاون التقني وكذا في مجال ترويج منتجات الزيتون ونشر المعلومات، هذا مع تحقيق التماثل بين التشريعات الوطنية ونظيرتها الدولية المتعلقة بالخصائص الفيزيائية والكيميائية والمذاقية لزيت الزيتون وزيتون المائدة، بغية الحيلولة دون نشوء أي عقبات أمام التجارة الدولية لهذه المواد وتنميتها وكذا تقوية دور المجلس الدولي للزيتون كمحفل ملاقاة بامتياز للوسط العلمي للدول في هذا المجال؛

أخيرا، في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف هناك اتفاق خاص بإنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارية العالمية الموقع بسياتل في 30 نونبر 1999، حيث سيمكن للانضمام لهذا المركز من الاستفادة من المشورة التي يقدمها لأعضائه من البلدان النامية والأقل نموا بشأن جميع المسائل المتعلقة بقانون منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الاستشارة القانونية والتدريب على قانون منظمة التجارة العالمية وكذا الدعم في إجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

ومما لاشك فيه أن هذا المركز سيمكن هذه البلدان أي النامية والأقل نموا من الحصول على فهم كامل لحقوقها والتزاماتها بموجب قانون منظمة التجارة العالمية، ويتيح لها الفرص للدفاع عن مصالحها في إجراءات تسوية المنازعات داخل هذه المنظمة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في ما يخص الاتفاقيات الثنائية يتعلق الأمر:

أولا، ببروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين الشقيقة، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي؛

ثانيا، الاتفاقيات الثنائية مع جمهورية الصين الشعبية وتهم مجالات التعاون العسكري والجنائي وتسليم المجرمين؛

فيما يخص مجال التعاون الإفريقي، يتعلق الأمر باتفاقيات الثنائية بين المملكة المغربية وبعض الدول الإفريقية وقعت خلال الزيارات

التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، إلى هذه الدول تحت إشرافه الشخصي إلى جانب رؤساء الدول المعنية والتي أعطت دينامية غير مسبوقة لعلاقات المملكة مع تلك الدول؛

وتتمثل خصوصية هذه الاتفاقيات في كونها وقعت مع هذه الدول مع دول إفريقية لم تكن تربطنا بها اتفاقيات في السابق، وبالتالي وضعت الإطار القانوني للتعاون بين المغرب وهذه الدول في المجالات موضوع الاتفاقية، وقد همت بالأساس خدمات النقل الجوي مع جمهورية زامبيا، اتفاق عام للتعاون بين حكومة جمهورية جنوب السودان، حماية وتشجيع الاستثمار مع جمهورية زامبيا وجمهورية جنوب السودان وعدم الازدواج الضريبي مع كل من جمهورية غانا وجمهورية جنوب السودان.

وفي الأخير، هناك اتفاق بخصوص القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الإفريقي للأرصاد الجوية الذي يتولى بتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومفوضية الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنضمات أخرى المسؤولية عن السياسات العامة المائية وكذا المتعلقة بالأرصاد الجوية وتطويرها في إفريقيا، حيث يسعى هذا المؤتمر إلى تقديم الدعم والتوجيه السياسي لدول الأعضاء لمواجهة التحديات الكبرى والتهديدات المتنامية التي يشكلها المناخ على التنمية المستدامة في إفريقيا وتعزيز التعاون الإقليمي في كل ما يتعلق بخدمات الأرصاد الجوية، مع العمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل المحافل الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشرك.

في الختام، أتقدم إليكم، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، بخالص الشكر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة.

أعتقد كيف تتعرفوا بأن التقارير ديال هذه الاتفاقيات وزعت عليكم، وأعتقد أيضا على أننا لسنا في حاجة باش المقرر ديال اللجنة ينهض يدير التقرير ديالو، فإذا بغيتوا ندوزو مباشرة للمناقشة.

كذلك على حسب القرار ديال ندوة الرؤساء بأن المناقشة غادي يكتفيوا الفرق والمجموعات بدفع المداخلات وتسليمها إلى الرئاسة، فإذا كان كذلك أدعو واحد باش ياخذ المداخلات.

إذن إذا لم يكن هنالك معني غادي ندوزو مباشرة للتصويت على كل هذه المشاريع القوانين، وغادي نبداو بمشروع قانون 02.17.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في 30 نونبر 1999**.

المشروع الثاني، مشروع قانون 22.17:

الموافقون: بالإجماع.

غادي ندوزو لمشروع قانون رقم 23.17:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض مشروع قانون 24.17 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض مشروع قانون 25.17 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون 26.17:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون 27.17:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 32.17:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 44.16:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون 48.16 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون 51.16:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 52.16 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 53.16:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون 54.16 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 56.16 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 62.16:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض على التصويت مشروع قانون رقم 79.16:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيت المائدة لعام 2015 الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015.

شكرا السيدة كاتبة الدولة على المساهمة ديالك في هذه الجلسة.

وغادي ننتقلو إلى مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم أمامكم اليوم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، مشروع قانون رقم 69.16 يتعلق بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

وأود في البداية أن أوجه عبارة الشكر والامتنان والتقدير لكل السيدات والسادة المستشارين خاصة أعضاء اللجنة، لجنة العدل بهذا المجلس الموقر على المجهود الكبير الذي بذلوه في دراسة ومناقشة هذا المشروع، بكل مسؤولية ونزاهة وهو العمل الذي كلل بالتصويت على المشروع بالإجماع يوم الاثنين 7 غشت 2017 بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر.

يأتي هذا المشروع في سياق ظرفية تتسم ببروز ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير والتي أصبحت تشكل هاجسا يسيء إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا، ويؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، فضلا عن ما تلحقه هذه الظاهرة من ضرر يلحق بحقوق الغير.

ولقد سبق لوزارة العدل والحريات أن بادرت في هذا الإطار إلى عقد اجتماع بتاريخ 15 دجنبر 2015، ضم ممثلي مجموعة من القطاعات الحكومية والمهن القانونية والقضائية خصص لمناقشة كل الجوانب المرتبطة بهذا الواقع ودراسة الخلفيات والأسباب التي تكرسه والبحث عن التدابير الوقائية لمعالجته، وذلك وفق منظور شمولي ومقاربة تشاركية تستهدف تحقيق الأمن العقاري، باعتباره شرطا أساسيا للتنمية وتشجيع الاستثمار.

ومن الجدير بالتأكيد على أن نتائج هذا التشخيص أفرزت أن من بين أسباب الاستيلاء على عقارات الغير، سواء تعلق الأمر بالمغاربة وأجانب، عدم الحضور الشخصي للملاك في إبرام التصرفات القانونية المرتبطة بهذه العقارات وحضور وكلاء ينوبون عنهم بموجب وكالات منجزة بعقود غير رسمية مبرمة أحيانا بالمغرب وأحينا أخرى بالخارج، تبين أنها مزورة في كثير من الحالات، مما يؤدي إلى المساس بالملكية العقارية وإلى الإضرار بحقوق المالكين.

كما أن المشروع يأتي في سياق تنفيذ التعليمات الملكية السامية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل والحريات بتاريخ 30 دجنبر 2016 بخصوص التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، حيث تشكلت لجنة تضم ممثلي القطاعات الحكومية المعنية والمهن القانونية والقضائية، تمخض عن اجتماعاتها اتخاذ عدة قرارات واقتراح مجموعة من التدابير الوقائية التشريعية والتنظيمية العملية، وقد انعقد آخر اجتماع لهذه اللجنة يوم الجمعة الماضي، حيث تم الوقوف على كل المنجزات والاتفاق على مواصلة التصدي لهذه الظاهرة، كما تميز هذا الاجتماع نزولا عند رغبة السيدات والسادة البرلمانيين ولأول مرة بحضور ممثلي ضحايا الاستيلاء على عقارات الغير.

وتفعيلا للمقاربة الوقائية، وبناءا على نتائج التشخيص الدقيق للعوامل والظروف المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة، وسعيا إلى معالجتها من جذورها من خلال العمل على الحد من حالات التزوير التي قد تطال بعض العمليات العقارية، تقرر تمكين كل الأطراف المتدخلة فيها (الهيئات المهنية التي تشرف على توثيق التصرفات العقارية من موثقين وعدول ومحامين ومحافظين) من الآليات الناجعة التي تمكنهم من مباشرة كل تصرف ينصب على عقار في ظروف تتسم بالأمان والثقة والمصداقية.

وهكذا، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن التعاقدي وحماية الحقوق وتحصين الممتلكات وتفادي مضاعفات ما قد يترتب عن استمرار الوضع الحالي من مشاكل، يأتي مشروع تعديل المادة الرابعة من مدونة الحقوق العينية بإدخال الوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بعقد رسمي أو من طرف محامي مؤهل لذلك.

تلكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هي دوافع وأهداف مشروع هذا القانون، وما من شك في أن مصادقة السيدات والسادة المستشارين بمجلسكم الموقر على مشروع هذا القانون ستحقق بإذن الله المقاصد الفضلى التي نسعى جميعا إلى تحقيقها.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد كذلك أن التقرير وزع علينا جميعا، ونمر إلى المناقشة، إذا كان هنالك من يريد أن يأخذ الكلمة، وإلا سأمر مباشرة إلى التصويت

على هذه المادة، تفضل، تفضل. شكرا، شكرا.

إذن غادي نمرو مباشرة إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع.

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض مشروع القانون برمته.

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

وأشكر السيد وزير العدل على مساهمته.

تفسير التصويت؟ لك ذلك.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

احنا كنهنئوك على هاذ التصويت الإيجابي بالإجماع على هاذ المادة هاذي، ولكن في نفس الوقت عندنا إشكال، مزيان أن حقوق الملاكين أصحاب الحقوق العينية يكونوا محميين بوكالة رسمية، ولكن في نفس الوقت ابغينا باش تكون التعريفة كذلك في متناول المواطنين، لأن هاذ الشي مزيان، ولكن في نفس الوقت كيكون تعسف في مجال الأثمنة ديال هاذ الوكالة، غادي يمكن يبقاو يحسبوها ابحال عقد الملكية بنفسو، وبالتالي مزيان يكون هنالك ما اعرفتش شي إجراءات في هذا المجال باش ما يكونش هنالك زيادة على المواطنين اللي كيلجؤوا للوكالة في هذا المجال من أجل الحفاظ على حقوقهم العينية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ورفعت الجلسة.

(وابغيت نذكر على أن من دابا الآن دقائق غادي يلتحق بنا رئيس المجلس لاختتام هذه الدورة التشريعية. شكرا).

الملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

أولا: مشاريع قوانين الاتفاقيات الدولية.

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، وذلك لمناقشة هذه الاتفاقيات والتي ترمي إلى تطوير التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف بين البلدان المعنية.

السيد الرئيس،

إننا نثمن عاليا، توجه بلدنا المغرب الذي يعمل دائما من أجل تقوية الشراكات مع الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة، والاتفاقية المبرمة مع جمهورية غانا جاءت في هذا السياق، والتي تهدف إلى محاربة ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، وكذلك هو الشأن بالنسبة للاتفاقين الوقعيتين مع جمهورية زامبيا، سواء التي تهدف إلى تعزيز نظام النقل الجوي من أسعار وخدمات تنافسية بأسواق مفتوحة، أو تلك التي تروم تشجيع وحماية الاستثمارات وخلق ظروف مواتية لمستثمري الطرف الذي أنجز الاستثمار فوق ترابه، على أساس أن يستفيد من معاملة عادلة ومنصفة طبقا للقانون الدولي ومقتضيات هذا الاتفاق.

وكذا هو الشأن بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع جمهورية الصين الشعبية والتي تروم التعاون القضائي على أوسع نطاق ممكن في مجال التحقيقات والمتابعات والإجراءات القضائية في المجال الجنائي أو الاتفاقية القاضية بتسليم المجرمين بين البلدين من أجل فعل موجب للتسليم أو تلك الرامية إلى التعاون بين البلدين في المجال العسكري بهدف تحديد إطار التعاون بين البلدين وطرق تفعيله.

وأما على المستوى العربي والإسلامي، فيسعى دائما بلدنا المغرب على تعزيز روابط التعاون داخل الدائرة العربية والإسلامية بما يخدم العمل العربي المشترك،

ويدعم حضور المغرب سياسيا واقتصادية وثقافيا ويخدم المصالح الوطنية، وذلك بتفعيل آليات التعاون القائمة مع الدول العربية والبحث عن أساليب جديدة والانفتاح على فاعلين جدد لمواكبة التطورات واستشراف آفاق أخرى، وفي هذا السياق تأتي الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين، من أجل تجنب ومنع الازدواج والتهرب الضريبي على الدخل بين البلدين، وكذلك هو الشأن بالنسبة للاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية وحكومة جنوب السودان لتجنب ومنع الازدواج والتهرب الضريبي على الدخل بين البلدين، وبالإضافة إلى الاتفاقية التي تهم تشجيع الاستثمارات وتوطيد علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين، وخلق ظروف ملائمة لإنجاز الاستثمارات من طرف مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين فوق تراب المتعاقد الآخر.

وكذلك إبرام اتفاق مع نفس البلد من أجل خلق إطار قانون يساعد على تنمية علاقات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق

والامتيازات المتبادلةّ، واحترام مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة الوطنية والوحدة الترابية.

السيد الرئيس،

وأما بالنسبة للاتفاقيات الثلاث المبرمة بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تتعلق بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، وتسليم المجرمين بالإضافة على اتفاق التعاون في المجال العسكري بين البلدين لدعم عملية السلام الدولية واستتباب الأمن الدولي.

أما توقيع المغرب لبروتكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة للاتفاقية وذلك من اجل خلق مناخ ملائم لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وإدراكا من الدول الأعضاء ان اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية تحتاج إلى نظام قانوني وإجراءات معقدة لفض المنازعات خصوصا وأن الدول الأقل نماء تمر بمرحلة تحول اقتصادي وتتوفر على خبرات محدودة، وتحتاج إلى دورات تدريبية ودورات تكوينية لفائدة الموظفين الحكوميين في مجال قوانين منظمة التجارة العالمية.

كما أن مصادقة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين على اتفاقية أغادير سواء المتعلقة بالتعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية وردعها بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، أو تلك المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية، وكذلك هو الشأن بالنسبة لمذكرة التفاهم الموقعة في مجال الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية، ولذلك لتحصين البيانات وحماية الشبكة الخاصة بكل طرف وتطبيق معايير السلامة المعلوماتية فيما يتعلق بنقاط الاتصال، بالإضافة إلى حماية سرية المعلومات المتبادلة وحل الخلافات والكلفة المالية المترتبة عن تنفيذ مضمون المذكرة.

كل هذه الاتفاقيات المذكورة أعلاه نثمنها عاليا، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، ونصادق عليها بالإجماع كفريق استقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشريان، لكن حتى تفي بالغرض الذي ابرمت من أجله ندعو من هذا المنبر إلى مواكبتها من الجهات الحكومية والإدارية المختصة وذلك عن طريق أوراش مفتوحة لتعميم الفائدة على المعنيين والمهتمين ببلدنا العزيز.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، والسلام عليكم ولرحمة الله تعالى وبركاته.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لبسط وجهة نظرنا وقراءتنا للاتفاقيات الدولية المعروضة للمصادقة أمام مجلسنا الموقر.

نستحضر في البداية التوجهات الجديدة للدبلوماسية المغربية التي أعادت بلادنا إلى مكانها الطبيعي ضمن الأسرة الإفريقية، وهي توجهات إيجابية ذات بعد استراتيجي برؤية ملكية سامية وعمل ميداني مكثف من خلال زيارات متعددة ومتنوعة للعديد من البلدان الإفريقية التي كادت بلادنا أن تفقد معها كل الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي جمعتنا وإياها.

ولقد ساهمت بلادنا عبر التاريخ بالوقوف إلى جانب الحركات التحررية الوطنية ودعمها بكل ما تحتاجه ماديا ومعنويا ودبلوماسيا حتى استطاعت أن تتحرر من قيود الاستعمار وحظيت باستقلالها المنشود على غرار باقي الدول الأخرى.

السيد الرئيس،

إن هذه التراكمات المبدئية التي جعلت بلادنا تتميز بهذا التوجه كانت في حاجة إلى تصور استراتيجي، يعتبر خريطة طريق تجسدت على أرض الواقع بشكل أكثر وأعمق، لذا فإننا نستحضر مرة أخرى المبادرات الملكية العديدة بزيارات عمل والتي فاقت أربعين زيارة، وتوقيع الاتفاقيات التي تجاوزت الشكل التقليدي لترتقي إلى شكل تعاون دولي فعلي، مثلا مشروع أنبوب الغاز إفريقيا الأطلسي، إضافة إلى المشاريع الأخرى التي تهدف إلى الرفع من المردودية الفلاحية والتنمية الاجتماعية والسياحية والأمن الغذائي والتنمية القروية من خلال خلق وحدات لإنتاج الأسمدة "TripleA".

السيد الرئيس،

إن دراستنا لهذه المجموعة من الاتفاقيات البالغ عددها 17 في إطار اللجنة إشارة واضحة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها بلادنا على عدة مستويات، كاستعادة مقعدنا ومكانتنا داخل الاتحاد الافريقي وكذلك تنويع علاقتنا الخارجية بتقوية العلاقات الثنائية بما يخدم مصلحة كل الأطراف المعنية بها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعي جيدا أن الهدف ليس فقط هو الموافقة على هذه الاتفاقيات في حد ذاتها كإجراء مسطري ولكن المساهمة من خلال ذلك في تحقيق سياسات عمومية والتي ينبغي أن نتفاعل مع مضامين هذه الاتفاقيات وما تحمله من التزامات، وهو ما يستوجب عملا حكوميا منسجما ومندمجا.

وانطلاقا مما سلف ونظرا لأهمية هذه الاتفاقيات، فإننا في

الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذه الاتفاقيات الدولية الهامة المعروضة على مجلسنا الموقر تجسيدا لإرادة جماعية تحت القيادة الملكية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله انسجاما مع خطابه التاريخي الموجه إلى القمة 29 لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد في يوم 3 يوليوز 2017 بأديس أبابا.

وفقا الله جميعا لما فيه خير خدمة لهذا الوطن.

والسلام.

ثانيا: مشروع قانون رقم 96.16 بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 178-11-1 في25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 16-69 بتتميم المادة 4 من القانون رقم 08-39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 178-11-1 في25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، وهو مشروع يروم إدخال الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ضمن الوثائق الواجب تحريرها بعقد رسمي أو من طرف محام مؤهل لذلك، وذلك لتفادي ما قد يترتب عن ذلك من مشاكل.

السيد الرئيس المحترم،

إن المشروع قانون، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، والذي يفهم من خلال العرض الذي تم تقديمه من لدن الحكومة أنه يعد تتويجا لعمل لجنة إدارية تتكون من القطاعات الحكومية والمهن القضائية المعنية تحت إشراف وزير العدل في أفق تنفيذ التعليمات الملكية السامية الواردة في الرسالة الملكية الموجهة لوزير العدل والحريات بتاريخ 30 دجنبر 2016 في الموضوع.

إذن فالنص جاء نتيجة عمل تشاركي بعد دراسة الأسباب الكامنة وراء إشكالية تفشي ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير وما يسببه من إساءة إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا، وما يلحقه من ضرر بحقوق الغير، بغية وضع الإجراءات الوقائية لمعالجتها وحماية مصالح الملاك وتحقيق الأمن العقاري باعتباره شرطا أساسيا للتنمية وتشجيعا للاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

إن حق الملكية هو من أقوى الحقوق العينية وأوسعها من حيث السلطات والضمانات التي يمنحها للمالك، لذلك خصص لها المشرع المغربي مجموعة من المقتضيات القانونية وارتقى بها إلى مصاف الحماية الدستورية بموجب الفصل 35 الذي ينص: "يضمن القانون حق الملكية، ويمكن الحد من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون"..على اعتبار أن الملكية الخاصة من أسمى مظاهر حرية الإنسان واستقلاليته.

ولعل هذا ما ذهبت إليه المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1789 حيث أكدت على أن الملكية حقا مقدسا لا يجوز انتهاك حرمته، ولا يجوز حرمان صاحبه منه، إلا إذا قضت بذلك ضرورة مصلحة عامة تثبت قانونا وبشرط التعويض العادل والمدفوع مقدما.

السيد الرئيس المحترم،

في ظل استفحال ظاهرة الاستعانة بوكالات عرفية مزورة سواء كانت مبرمة داخل المغرب أو خارجه، حيث تعتبر هذه الوسيلة هي أكثر شيوعا في الاستيلاء على عقارات الغير.

وفي هذا السياق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وانطلاقا من قراءتنا لهذا النص وحيثياته، نثمنه عاليا،لأنه جاء استجابة لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات في 30دجنبر 2016 مؤكدا فيها جلالته على ضرورة ابتكار إجراءات تضمن معالجة أي قصور قانوني أو مسطري من شأنه أن يشكل ثغرات تساعد على استمرارية الاستيلاء على عقار الغير، كما تؤكد الرسالة الملكية على أن استمرارية التشكي بشأن نفس الموضوع لهو دليل على تواصل استفحال هذه الظاهرة ومؤشر على محدودية الجهود المبذولة لمكافحتها.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن العقار يعد من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أنه يشكل البناء الأساس الذي ترتكز عليه مختلف السياسات العمومية، مما يجعل أي مساس به يترتب عليه نتائج وخيمة تفضي إلى زعزعة ثقة الفاعلين الاقتصاديين.

الأمر الذي دفع بالكثير من الدول إلى اتخاذ عدة تدابير وقائية وزجرية، حماية للملكية العقارية من التعدي والترامي والاستيلاء، ومواجهة لهذه الظاهرة التي تهدد استقرار المعاملات العقارية وحماية المتعاملين لتحقيق الأمن القانوني، عن طريق تقوية ترسانتها القانونية وتحصين أنظمتها العقارية بالعديد من القواعد القانونية والإجراءات الشكلية.

السيد الرئيس المحترم،

إن استشراء ظاهرة الاستيلاء على عقار الغير بشكل غير قانوني، يشكل مسا خطيرا بالأمن التعاقدي وبقدسية النص القانوني ويزعزع استقرار المعاملات ويؤثر سلبا على الاستثمارات وبالتالي كان لزاما الاتخاذ هذا التوجه والتعاطي معه بكل حزم وجدية.

وفي هذا الإطار، نشيد بهذه المبادرة لأن تعزيز رسمية التصرفات العقارية حيث يجب أن تشمل جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية والحقوق المتفرعة (حق الارتفاق، حق الانتفاع، حق العمرة وحق الاستعمال حق السطحية، حق الكراء الطويل الأمد، حق الزينة والتصرفات المتعلقة الحقوق العينية التبعية والمحددة في المادة 10 من المدونة وهي الرهن الرسمي والرهن الحيازي للعقار) ومهما كانت طبيعة العقار محفظا كان أو غير محفظ وسواء عقار من أملاك الخواص أو الأحباس أو أراضي الجموع أو حتى الأملاك الخاصة بالدولة.

ولعل هذا النظام هو الجاري به العمل في قوانين الكثير من الدول، على اعتبار أن المحررات الرسمية تتضمن كل اتفاقات والتزامات المتعاقدين ويتم انجازها من طرف أشخاص لهم صلاحية التوثيق وفق إجراءات قانونية تكسي محرراتهم الحجية القوية في الإثبات حيث لا يمكن استبعادها أو الطعن فيها إلا بسلوك مسطرة الزور.

وفي نفس الاتجاه، وللمزيد من الضمانات نود في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات:

- إعادة النظر في مسألة التذييل بالصيغة التنفيذية طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل 432 من المسطرة المدنية اذ كيف يمكن لقاض لمحكمة ابتدائية معينة التأكد من سلامة وصحة وثيقة معدة من موثق أجنبي مثلا والتأكد من صدقيتها.

- تعزيز الحماية الجنائية للعقود والرسوم العقارية وتقوية دور النيابة العامة في قضايا التزوير سواء على المستوى الجنائي او على مستوى ظهير التحفيظ العقاري.

ولكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا النص، وذلك بغية التسريع في المعالجة والقضاء على ظاهرة الاستيلاء على عقار الغير.

2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة لبسط وجهة نظرنا في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 96.16، يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 38.08، المتعلق بالحقوق العينية.

أود في مستهل هذه المداخلة، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وزير العدل المحترم على العرض القيم والهام، سواء الذي تفضل بإلقائه أمس أمام لجنة العدل والتشريع الموقرة، أو الذي بسطه الآن على أنظار مجلسنا هذا، وتطرق خلاله إلى مختلف الأسباب الكامنة وراء تقديم مشروع القانون الذي بين أيدينا.

يرمي مشروع القانون الموضوع للمناقشة إلى تتميم المادة 4، من القانون المذكور أعلاه، بهدف اشتراط رسمية الوكالات المدلى بها من لدن الأطراف أثناء إبرام التصرفات الناقلة للملكية العقارية، أو المنشئة لحقوق عينية وعقارية أو القاضية بنقلها أو تعديلها أو إسقاطها، وذلك بهدف حماية الحقوق العينية.

السيد الرئيس،

إن أهمية مشروع القانون 69.16، تتجلى في سده لإحدى الثغرات القانونية التي لطالما استغلها محترفو النصب والاحتيال للاستيلاء على الأملاك العقارية، خاصة تلك التي يتغيب أصحابها لمدد طويلة باعتبارات مختلفة، كالمغاربة المقيمين بالخارج.

فتنامي ظاهرة الاستيلاء على الأملاك العقارية، أصبحت تبعث عن القلق، لدرجة أن جميع محاكم المملكة تعرف تقاطر عدد مهول من شكايات المواطنين نهبت أراضيهم وعقاراتهم، مما استدعى تدخلا ملكيا عبر الرسالة التي وجهت إلى السيد وزير العدل من أجل إيجاد حلول ناجعة للظاهرة، ومواكبتها وبحث سبل التصدي لها عبر اعتماد كل التدابير الممكنة على كافة المستويات (التشريعية والتنظيمية والعملية).

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن هذا المشروع هو خطوة أولى ومهمة نحو القضاء على ظاهرة الاستيلاء على العقارات، شرط تدعيمها بتعديلات أخرى تسير في نفس الاتجاه، ومواكبتها بإجراءات تنظيمية وعملية لضمان تفعيلها على أحسن وجه، ومن هذا المنطلق فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت لصالح مشروع القانون رقم 96.16، يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 38.08 المتعلق بالحقوق العينية.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في هذه الجلسة العامة للتصويت على المشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية. وهي مناسبة نثير فيها مجموعة من القضايا الهامة المرتبطة بمجال العقار على الخصوص باعتباره الآلية الأساسية لضمان حق المواطنين في السكن، وباعتباره الوعاء الرئيسي لتحفيز الاستثمار

الذي يعد المحرك الضروري لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي تنشده بلادنا في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية وغيرها. فقد برزت في الآونة الأخيرة وبشكل لافت ظاهرة خطيرة للغاية تتمثل في الاستيلاء على الحقوق العينية للغير. وغالبا ما يتم هذا الاستيلاء عن طريق التزوير. وهو ما كان محل انتقادات حادة من طرف صاحب الجلالة، فوجه في شأنها تعليماته السامية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد على أهمية حماية الحقوق العينية للأفراد لكون هذه الحماية من الحقوق الأساسية التي كرسها دستور المملكة في فصله 21. مما يقتضي مواجهة ظاهرة الاستيلاء على العقارات بالخصوص. وذلك انطلاقا من تجويد الترسانة القانونية المؤطرة لنقل الملكية الذي ظل يعتريه قصور وقد تم ملؤه اليوم. إذ نعتبر أن الإطار القانوني هو آلية من الآليات المندرجة في إطار التدابير الوقائية اللازمة.

ونثمن في هذا الصدد المقاربة التشاركية والمندمجة التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة هذه الآفة، والتي شملت وزارة العدل والحريات والمديرية العامة للضرائب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والهيئة الوطنية للموثقين والهيئة الوطنية للعدول وجمعية هيئات المحامين بالمغرب باعتبارهم متدخلين أساسيين في عملية نقل الملكية.

كما نثمن مبادرة خلق آلية مكلفة بتتبع ملف الاستيلاء على عقارات الغيروالذي يندرج إعداد هذا المشروع قانون القاضي بإضافة الوكالات الخاصة إلى قائمة الوثائق التي يتم تحريرها بموجب عقد رسمي، في إطار تنفيذ ما تمخض عن عمل هذه الآلية. كما نثمن الجهود المبذولة في اتجاه اعتماد تطبيقية "محافظتي" الخاصة بتتبع وضعية العقارات عن بعد والتي لقيت استحسانا وتجاوبا كبيرين من طرف المواطنين.

غير أن هذا المقتضى، بالرغم من أهميته، يبقى قاصرا ما لم يتم اعتماد إجراءات أخرى مصاحبة له، خاصة ما يندرج منها في المستوى التدبيري من قبيل وضع سجل وطني تسجل فيه جميع الوكالات برقم معين يمكن الاطلاع عليه. خاصة وأن العديد من القضايا أثبت التحقيق بشأنها تورط أطراف في مناصب المسؤولية في الإدارات العمومية المختصة. كما أن الاستهداف طال شخصيات في مكانة عالية مما يؤكد بجلاء أن الأمر يتعلق بشبكات وعصابات تشتغل بشكل منظم.

ونظرا لأهمية المشروع قانون كخطوة في اتجاه الحد من هذه الظاهرة وتحقيق الأمن العقاري ببلادنا سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 69.16 بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي نثمن عاليا هذا المشروع الهام والذي يهدف إلى التصدي لظاهرة خطيرة ألا وهي ظاهرة الاستيلاء غير المشروع على عقارات الغيرنظرا لما تسببه من إساءة إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا على اعتبار ان حق الملكية من أوسع الحقوق العينية، والتي يجب حمايتها والتصدي لكل من خولت له نفسه الاستيلاء عليها، وهذا ما أكدت عليه الرسالة المولوية السامية الموجهة إلى وزير العدل والحريات آنداك بتاريخ 30 دجنبر 2016، حيث دعا جلالته إلى الإنكباب الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير ومواجهتها بخطة حازمة ومتكاملة من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابيروقائية وتشريعية وتنظيمية وعملية...تعمل على تحديدها آلية تحدث لهذه الغاية من كل الجهات وفق منهجية تشاركية لجميع المتدخلين. وهو ما يجسد أيضا الإرادة القوية للحكومة لمواصلة الإصلاحات وتنزيل مضامين الخطب الملكية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي نؤكد على أهمية هذا المشروع باعتباره أهم ضمانة لحماية حقوق المواطنين من الضياع واستقرار المعاملات، كما انه سيساهم في تحريك عجلة الاقتصاد بشكل فعال ومنتج، وتنشيط وجلب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المنشودة على مختلف المجالات ببلادنا، ونرى أنه حان الوقت للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغيروإعادة الثقة للمواطنين في نظامهم العقاري وضمان أملاكهم.

ومن هذا المنطلق، فإنه لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع، نظرا لما تضمنه من ايجابيات مهمة وأهداف تصب كلها في حماية وضمان حقوق المواطنين.

وبناء عليه فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

وفقا الله جميعا لما فيه خير خدمة لهذا الوطن.

والسلام.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

للمناقشة وإبداء الرأي حول مشروع قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، هذا المشروع الذي يحظى بأهمية بالغة لدينا نظرا للآثار الإيجابية المنتظرة منه.

السيد الرئيس،

يعتبر حق الملكية من أهم الحقوق التي حظيت بعناية تشريعية خاصة وذلك من خلال النص على هذا الحق في الدستور الذي يعتبر القانون الأسمى للدولة.

ولعل أهم أنواع الملكية يتمثل في الملكية العقارية، التي تشكل في الوقت الراهن المحرك الأساسي للاستثمار وإحدى مكونات الاستقرار الاجتماعي، حيث إن إرساء نظام خاص بالعقار كفيل بتحقيق ما أصبح يصطلح عليه اليوم بالأمن العقاري.

وعلى الرغم من كل ذلك أصبحنا في الآونة الأخيرة أمام استفحال ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، خاصة تلك المملوكة للأجانب أو المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تتخذ أحيانا شكل سلوكات فردية، وأحيانا أخرى جرائم منظمة يتقاسم فيها الأدوار مجموعة من المتدخلين والفاعلين في المجال العقاري، سواء تعلق الأمر بالمهنيين أو المؤسساتيين، كما أبرزت هذه الظاهرة، التي أصبحت تشكل هاجسا ومشكلا معقدا يتسبب في الإساءة إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا، حجم المشاكل والثغرات التي تتضمنها مدونة الحقوق العينية.

لأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بمشروع هذا القانون الذي يقضي بتعديل المادة 4 من مدونة الحقوق العينية من خلال إدخال الوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بعقد رسمي أو من طرف محام مؤهل لذلك، وذلك تفاديا لحالات التزوير التي كانت تطال الوكالات المنجزة بعقد غير رسمي، والتي يتبين فيما بعد أنها مزورة، هذا المشروع الذي جاء تنفيذا للتوجيهات التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل والحريات، من أجل العمل على وضع خطة عمل مستعجلة للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقار الغير، خاصة عقارات الأجانب أو المتغيبين، والسهر على تنفيذها، حيث نرى في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن الحد من الضرر الذي يلحق بحقوق الغير جراء هذه الظاهرة التي تقوم أساسا على التزوير، ووضع التدابير الوقائية لمعالجتها وحماية مصالح الملاك وتحقيق الأمن العقاري، شرطا أساسيا للتنمية وتشجيعا للاستثمار، وكذا لتحقيق الاستقرار والتوازن في المعاملات العقارية

السيد الرئيس،

اعتبارا لكون هذا المشروع يشكل جوابا وحلا واقعيا عن ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بهذا المشروع ونعبر عن تصويتنا بالإيجاب على مضامينه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون رقم 69.16 يتعلق بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، هذا المشروع الذي يعتبر إضافة نوعية وضمانة حقيقية لحماية عقارات الأشخاص من السطو والتزوير، حيث أصبحت ظاهرة الاستيلاء غير المشروع على عقارات الغير تشكل هاجسا يسئ إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا ويؤثر سلبا على مناخ الاستثمار فضلا عما تلحقه هذه الظاهرة من ضرر بحقوق الغير، خاصة وأن من أسباب الاستيلاء الغير المشروع على عقارات الغير سواء تعلق الأمر بمغاربة أو أجانب يمثل بالأساس في عدم الحضور الشخصي للملاك في إبرام التصرفات القانونية المرتبطة بهذه الأموال العقارية.

كما يأتي هذا المشروع تنفيذا للتعليمات السامية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل بتاريخ 30 دجنبر 2016 بخصوص التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، حيث تم تشكيل لجنة تضم ممثلي القطاعات الحكومية المعنية والمهن القضائية، لإيجاد حلول واتحاد قرارات وتدابير وقائية سواء كانت تشريعية أو تنظيمية.

فقضايا الاستيلاء على عقارات الغير تتوزع حسب التشخيص الذي خلصت إليه تقارير هذه اللجنة، بين 15 قضية في طور البحث الجنائي، و9 قضايا أمام قضاة التحقيق، و33 قضية معروضة على هيئات الحكم (20 قضية أمام محاكم الموضوع، و13 قضية أمام محكمة النقض).

كما أن أغلب هذه القضايا تتمركز ببعض المدن الكبرى، وتنصب على عقارات في ملكية الأجانب أو المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تكون في أغلب الأحيان فارغة أو مستغلة من طرف بعض الأشخاص الذين تربطهم بالملاك علاقات قرابة أو معرفة، موضحا أن وسائل الاستيلاء تتمثل في الغالب في تزوير الوثائق الناقلة للملكية من خلال عقود شراء أو وصايا أو هبات أو إراثات أو عن طريق وكالات مزورة.

فعلى المستوى التشريعي، يعد هذا المشروع بالأهمية بما كان فتعديل المادة 4من مدونة الحقوق العينية بإضافة الوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بمحرر رسمي أو من طرف محام مؤهل لذلك، وتعديل الفصل 352 من مجموع القانون الجنائي بتوحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود من موثقين وعدول ومحامين، ومنح ممثل النيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة الصلاحية في اتخاذ تدبير عقل العقار موضوع التصرف إلى حين البت في القضية، هي الطريقة السليمة من اجل الحد من ظاهرة الاستيلاء على أملاك الغير.

كما تم في هذا السياق تعديل السجل التجاري ليصبح "سجل التجارة والشركات" ليشمل إلى جانب الشركات التجارية، الشركات المدنية التي لا تمارس أعمالا تجارية، وإضافة صلاحيات الجهة المسيرة للشركة ضمن البيانات الأساسية التي يتضمنها النموذج "7" وذلك من أجل تحديد المسؤوليات وضبط صلاحيات المسيرين لا سيما في مجال تفويت عقارات الشركات.

وعلى المستوى التنظيمي والعملي، اتخذت اللجنة التي كلفت من اجل تصحيح هذا الخلل بتدابيرتهم إنجاز إشهار رقمي من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية لكافة الرسوم العقارية تتيح للملاك تتبع وضعية عقاراتهم، وحصر العقارات المحفظة والمملوكة لمتغيبين أجانب ومغاربة، واتخاذ الترتيبات اللازمة للتأكد من صحة الوثائق والعقود المبرمة بالخارج عبر مراسلة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية المعتمدة، وإحداث مركز إلكتروني للأرشيف يخص العقود المبرمة من طرف الموثقين، وتشجيع الملاك على سحب نظائر الرسوم العقارية المتعلقة بهم، ودعوة النيابات العامة إلى تتبع الأبحاث الجارية بشأن قضايا الاستيلاء على عقارات الغير بالحزم والصرامة اللازمين، والحرص على تسريع وتيرتها والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال لضمان الجودة والفعالية.

السيد الرئيس،

إن هذا الوضع لا يقلص من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية فقط، بل يسيء إلى مصداقية القضاء، وإلى مصداقية ونزاهة مؤسسات الدولة بصفة عامة، ويجعل الاستثمار بالمغرب مغامرة محفوفة بالمخاطر.

وتفعيل هذا القانون من شأنه التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، لاسيما جراء استعمال وكالات مزورة في بعض الأحيان، كما نعتبر أن تنامي هذه الظاهرة يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويلحق ضررا بحقوق الغير وذويهم. وبمقتضى هذا القانون، تنص المادة الرابعة على أنه" يجب أن تحرر، تحت طائلة البطلان، جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها، وكذا الوكالات الخاصة بها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك"، فيما لم يطرأ تغيير على باقي فقرات هذه المادة.

كما ندعو في نفس الإطار إلى تعزيز الحماية الجنائية للعقود والرسوم العقارية وتقوية دور النيابة العامة في قضايا التزوير سواء على المستوى الجنائي أو على مستوى ظهير التحفيظ العقاري.

<u>7- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين لمناقشة مشاريع القوانين المدرجة بالجلسة العامة، والتي سبق أن تم تناولها بلجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والمتعلقة بالمشاريع التالية:

1. مشروع قانون رقم 02.17؛
2. مشروع قانون رقم 22.17؛
3. مشروع قانون رقم 23.17؛
4. مشروع قانون رقم 24.17؛
5. مشروع قانون رقم 25.17؛
6. مشروع قانون رقم 26.17؛
7. مشروع قانون رقم 27.17؛
8. مشروع قانون رقم 32.17؛
9. مشروع قانون رقم 44.16؛
10. مشروع قانون رقم 48.16؛
11. مشروع قانون رقم 51.16؛
12. مشروع قانون رقم 52.16؛
13. مشروع قانون رقم 53.16؛
14. مشروع قانون رقم 54.16
15. مشروع قانون رقم 56.16
16. مشروع قانون رقم 62.16؛
17. مشروع قانون رقم 79.16.

وبالقيام بدراسة أولية لمضمون الاتفاقيات تبين أن هذه الأخيرة تهم فضاءات جغرافية متنوعة، فهناك الفضاء الافريقي، والفضاء العربي والصيني من جهة أخرى، وإذا كانت الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالفضاء الافريقي قد جاءت تتويجا للزيارة الملكية لبعض الدول الحديثة العهد بالعلاقات مع المغرب،كما جاء على لسان السيدة الوزيرة إبان تقديم عرضها كزامبيا وجنوب السودان حيث اعطيت بها انطلاقة للعديد من المشاريع الاقتصادية لتعزيز التعاون جنوب-جنوب معها، إضافة إلى الاتفاقيات المتعددة الاطراف كتلك المتعلقة بالأرصاد الجوية، والتي جاءت نتيجة التعاون بين الدول الافريقية لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري.

وبخصوص الفضاء الثاني، كما جاء في كلمة السيدة كاتبة الدولة، فهم بعض الدول العربية بخصوص التبادل الحر، وهي نتيجة لتفعيل مسلسل أكادير، والتي تشكل نواة للمبادلات الثنائية بين الدول العربية

كفلسطين والأردن والبحرين، وهي دول تعرف نوعا من الاستقرار، بحيث سيتم استغلال هذه الاتفاقيات البينية كأداة دبلوماسية مع هذه الدول.

أما بخصوص الفضاء الثالث، فيتناول الاتفاقيات ذات الصلة بالانفتاح على فضاءات جديدة كالصين والتي جاءت تتويجا للزيارة الملكية إلى هذا البلد وكانت لها نتائج اقتصادية مهمة: كخلق منطقة صناعية في طنجة ونتائج ايجابية على السياحة بعد رفع التأشيرة على السياح الصينيين، هذا الى جانب البعد الامني والسياسي الحاضر في هذه الاتفاقية، حيث اصبحت الصين نتيجة لهذه الجهود اهم زبون تجاري للمغرب.

ونظرا لكل ما تحمله هذه الاتفاقيات من حمولة سياسية واقتصادية وإستراتيجية ستعود بالنفع على بلادنا، فإننا نثمن هذه الاتفاقيات ونؤكد على ان الحكومة مطالبة بنهج مقاربة تتوخى النتائج الاقتصادية خدمة الأهداف الدبلوماسية، ونشيد بالمجهودات التي تقوم بها بلادنا من اجل تعزيز مكانة المغرب الاقتصادية والسياسية في المحيط الافريقي والعربي والدولي، كما يمكن أن تكون له الاثر الإيجابي على الاستثمار وخلق الثروة وفرص الشغل والتحسين من الوضعية الاجتماعية للشغيلة بكل أنواعها وأصنافها، وتحسين مستوى الدخل والأجور.

وفي هذا الصدد، لابد من التأكيد على ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية في إطار التقائية السياسات العمومية، وقد سبق أن أكدنا على هذا الموضوع خلال مداخلة فريقنا ابان الجلسة الشهرية مع رئيس الحكومة لمناقشة السياسات العمومية، والتي كانت تتعلق بالاتفاقيات المشار إليها أعلاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد من التأكيد مرة أخرى على أن عودة المغرب للاتحاد الافريقي لا يجب أن تبقى حبرا على ورق، بل يجب أن تكون هذه العودة بداية لتكريس الجهود بخصوص الانفتاح على الدول الافريقية عموما ودول افريقية جديدة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والامني خدمة للأهداف الدبلوماسية للمملكة وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على هذه المشاريع قوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8 – مداخلة فريق الاتحاد الدستوري الديموقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع القانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، هذا المشروع الذي جاءت به الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في الرسالة الملكية التي وجهها جلالته إلى وزير العدل بتاريخ 30 دجنبر 2016، والتي تتعلق بمواجهة ظاهرة الاستيلاء على عقارات وممتلكات الغير، وهي الظاهرة التي طالت ملاك عقارات مغاربة وأجانب على حد سواء.

ولا يخفى على أحد الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المجتمع والاقتصاد، حيث يسود نوع من الإحساس باللاعدالة داخل المجتمع، والمس بحق الملكية وتحصين الممتلكات التي تعتبر حقوقا دستورية.

ولأجل ذلك، فإننا نعتبر في الفريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي، أن هذا التطور القانوني والتشريعي سيقطع مع ظاهرة السطو وحيازة الملكيات بدون أي سند قانوني للعقارات المملوكة للأجانب وجميع المواطنين خارج وداخل الوطن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لابد من التأكيد بهذه المناسبة، أنه في سياق الاستجابة للتعليمات الملكية، واستدراكا للوقت واستعجال إصلاح العيوب والنقائص، التي أفرزتها التشخيصات التي أكدت أن الأمر يتعلق بنظام الوكالة، حيث أن التعديل الذي جاءت به الحكومة ينص على تعديل المادة الرابعة من مدونة الحقوق العينية، بإدخال الوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بعقد رسمي ومن طرف محام مؤهل لذلك.

فإننا في فريقنا سنتعامل بالإيجاب مع هذا المشروع، وسنصوت مع المشروع مع ضرورة التنبيه إلى ما يلي:

1- لابد من تعزيز الأمن التعاقدي وحماية الحقوق وتحصين الممتلكات بمراجعة شاملة لمدونة الحقوق العينية، وبمراجعة لنظام التحفيظ ببلادنا؛

2- تأهيل الموارد البشرية المعنية بتحرير العقود وتوثيق المعاملات العقارية في مجال التشريع العقاري، بل لا بد من الحرص على أن ينخرط الجميع في هذه العملية سواء تعلق الأمر بالإدارة العمومية أو المهن القضائية الحرة؛

3- تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية وضمان تنفيذها لاسيما في المجال العقاري، الذي يحرق تعثرات وعرقلات ومماطلات كبيرة تنعكس على ثقة المتقاضين والفاعلين الاقتصاديين.

محضر الجلسة الثالثة عشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 (8 غشت 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: سبع وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الواحدة مساء.

جدول الأعمال: اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

حضرات السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم بحول الله، دورة أبريل للسنة التشريعية -2016 2017 بحصيلة قد لا يكون من المبالغة وصفها بالحصيلة الهامة على مختلف واجهات عمل المجلس، سواء على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، وكذا انفتاح المجلس على محيطه.

وقبل عرض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند المضامين القوية للخطاب الملكي السامي الأخير لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي إن كانت تسائل في المقام الأول المسؤولين الإداريين والفاعلين السياسيين بمغرب اليوم ومدى ارتباطهم وتجاوبهم مع انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، فإننا نجزم أنها تدعونا كبرلمانيين، وكجزء من المنظومة المؤسساتية، إلى تقييم وتقويم عملنا على مختلف المستويات، واستخلاص العبر والدروس من أجل تجويد عملنا البرلماني وبلورة مقترحات عملية لتفعيل مضامين هذا الخطاب السامي المرجعي، بما يكفل انخراطنا الفاعل في المشروع الوطني الديمقراطي الذي يرعاه ويقوده جلالة الملك حفظه الله.

وجدير بالتنويه، إلى أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها جلالته على مكامن الخلل في أدائنا كمؤسسات، وليست هذه هي المرة الأولى التي يضعنا فيها جلالة الملك أمام مسؤولياتنا كممثلين للأمة، فقد حرص جلالة الملك في كل المناسبات وخصوصا، إبان افتتاح كل دورة تشريعية، بتذكيرنا بواجباتنا ومسؤولياتنا، وأستسمحكم هنا لأذكر بفقرة واحدة من إحدى خطبه السامية، حيث يقول جلالة الملك" إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن، وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا" و"إذا كان من حق أي حزب سياسي، أو أي برلماني، أن يفكر في مستقبله السياسي، وفي كسب ثقة الناخبين، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب القضايا الوطنية الكبرى، والانشغالات الحقيقية للمواطنين"انتهى كلام جلالة الملك.

إن سداد وقوة المعنى الذي ينطوي عليها هذا النص وغيره كثير، يستلزم أن يشكل، بالنسبة لنا، موجها لعملنا ونبراسا لتقويم أدائنا، بل اسمحوا لي بالذهاب إلى حد القول بأن الأوان قد آن، أكثر من أي وقت مضى، لمباشرة المراجعة العميقة الضرورية في عملنا وأدائنا كمستشارين برلمانيين وإلى ممارسة النقد الذاتي بكل موضوعية وجرأة ومسؤولية عن منجزنا وأثره على تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين الذين حظينا بشرف تمثيلهم.

وفي نفس المنحى، فالتفاعل مع مضامين الخطابات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ولاسيما خطاب العرش لهذه السنة، يفرض علينا، ليس فقط الانفعال اللحظي، وترديد العبارات التي ألفناها وصارت من فرط ما رددناها تثير سخرية المواطنات والمواطنين بل تحمل مسؤوليتنا كإحدى أهم مكونات النسيج المؤسساتي ببلادنا للنهوض بمهامنا ووظائفنا الدستورية، مما يقتضي الانكباب الجدي على إعداد خارطة طريق تنفيذية تستلهم تلك المضامين لتنفيذ ومواصلة مجهود استكمال الأوراش الإستراتيجية التي أطلقناها، من جهة، ولكن أيضا لتصويب الاختلالات وتجاوز مكامن الضعف في عملنا بغرض ترشيد الحكامة البرلمانية والرقي بنجاعة تدخلاتنا، ومكتب مجلس المستشارين منفتح وسيسعده أن يستقبل اقتراحاتكم في هذا الباب.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدين الوزيرين المحترمين،

اسمحوا لي الآن، لأنتقل لتقديم الخطوط العريضة لحصيلة المجلس خلال هذه الدورة.

فعلى مستوى التشريع، وافق المجلس خلال هذه الدورة على 46 مشروع قانون، منها 34 مشروع يتعلق بالموافقة على اتفاقيات دولية تواكب الالتزامات القارية والدولية لبلادنا و12 مشروع قانون يهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدمتها مشروع قانون رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

ولئن كانت الاتفاقيات الدولية -سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف- تشكل الجزء الوافر من مشاريع القوانين التي وافق عليها المجلس خلال الدورة، فإن عددا لا بأس به من هذه الاتفاقيات، تتعلق بالدول الإفريقية، وذلك تنفيذا للتوجه الملكي السامي المتجدد نحو إفريقيا، منذ أن بادر جلالته إلى اتخاذ قرار استئناف شغل عضوية بلادنا في المؤسسة الإفريقية القارية، وعلى إثر زياراته لعدد من الدول الإفريقية، التي تم خلالها التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية، والتي شملت دولا مثل رواندا واثيوبيا وجنوب السودان وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر وغانا، وهي الاتفاقيات التي تتميز بطابعها العملي لما تتضمنه من مؤشرات مدققة وآليات للتنفيذ.

على أن ذلك، لم يمنع المجلس من الانخراط في الدراسة المعمقة والإسهام الايجابي في تجويد باقي مشاريع القوانين التي وافق عليها، وفي مقدمتها مشروع قانون المالية الذي مثل فرصة للمناقشة المستفيضة للسياسات القطاعية المختلفة بحضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة الجديدة، مما أخذ حيّزا مهما من زمن مجلس المستشارين امتد من 13 ماي 2017 تاريخ التوصل به إلى غاية فاتح يونيو تاريخ المصادقة عليه، بمدة زمنية أخذت 160 ساعة موزعة بين أشغال اللجان الدائمة والجلسات العامة، تميّزت بإدخال عدة تعديلات بلغت في مجموعها 34 تعديلا، شملت عددا من مواد النص، حظيت جميعها بالقبول في إطار البت النهائي من قبل مجلس النواب.

كما أن باقي النصوص المصادق عليها تتراوح بين طابعها الحقوقي والاقتصادي والاجتماعي، من بينها، مشروع القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع القانون الرامي إلى نقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، والمساهمة في تحصين الملكية العقارية وحمايتها من السطو غير المشروع، بموجب القانون المنظم للحقوق العينية. فضلا عن مشروعي قانونين متعلقين بإحداث وكالتين جديدتين، تعنيان بالتنمية الرقمية وبتنمية الاستثمارات والصادرات.

وفي نفس السياق، تم إقرارقوانين ذات طبيعة تكافلية وتعنى ببعض الفئات المجتمعية، من قبيل الموافقة على مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتعديل القانون المنظم للتعاونيات، والموافقة على مشروع القانون المحدث لنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، دون إغفال المجال الرياضي وتأطيره بقواعد حمائية من تعاطي المنشطات.

وإن كان الجانب الكمي مهما في مقاربة الحصيلة التشريعية، فإن الجوانب النوعية ذات دلالة هامة في بسط حصيلة الدورة، بحيث واصل المجلس تعزيز علاقاته المؤسساتية مع الهيئات الوطنية التي يخولها القانون مساعدة البرلمان، وكذا سياسة فتح أبوابه أمام جمعيات المجتمع المدني وفعالياته للإدلاء برأيها حول قضايا الساعة، من خلال لقاءات مباشرة مع مكونات المجلس أو بتنظيم لقاءات دراسية مشتركة أو بإحالة مذكراتها بشأن النصوص موضوع الدراسة على الفرق والمجموعات، وهو ما انعكس على حجم التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات المكونة للمجلس، بحيث بلغت خلال هذه الدورة ما مجموعه 519 تعديلا، منها 224 تعديلا ورد على مشروع قانون المالية، و295 تعديلا على 8 مشاريع قوانين أخرى، وهو الأمر الذي مكّن من تعديل 7 مشاريع قوانين بشكل جوهري.

غير أن تجاوب الحكومة معها، وإن كان لا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا كمجلس، فإن حجمها الكمي يعكس المجهود المبذول من مختلف مكونات المجلس، كما أن تبني معظم هذه التعديلات من طرف مجلس النواب في إطار البت النهائي يثبت طبيعة مساهمة المجلس في تجويد الإطار التشريعي الوطني.

ولقد كان لافتا للنظر أن جميع النصوص التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الدورة وردت في شكل مشاريع قوانين، وبناء عليه فإننا نؤكد عزم مكتب المجلس على تطبيق أحكام الفصل 82 من الدستور خلال الدورة البرلمانية المقبلة التي تنص على أنه "يخصص يوم كامل على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة"، وذلك عبر برمجة مسبقة لتواريخ الجلسات بتنسيق مع الحكومة، بجانب مناقشة باقي مشاريع القوانين الموجودة حاليا قيد الدرس أمام اللجان الدائمة، وعددها 17. وتجدر الإشارة إلى أن اللجان الدائمة قد عقدت خلال هذه الدورة 73 اجتماعا بمدة زمنية وصلت إلى 244 ساعة عمل وبضع دقائق.

حضرات السيدات والسادة؛

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد المجلس خلال هذه الدورة 35 جلسة عامة، استغرقت حوالي 68 ساعة عمل، جاءت جلسات الأسئلة الشفهية في مقدمتها ب 14 جلسة، وتلتها الجلسات التشريعية ب 9 جلسات، ثم الجلسات الخاصة التي بلغت 6 جلسات، بالإضافة إلى 3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، و3 جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة.

وقد بلغ المعدّل العام لحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس بالجلسات العامة حوالي 56 في المائة من أعضاء المجلس في مجموع الجلسات، وإن كانت جلسات الأسئلة الأسبوعية تعرف استقرارا نسبيا من حيث عدد الحاضرين بمعدل حضور حوالي 69 مستشار(ة) في كل جلسة.

أما على مستوى الأنشطة الرقابية والاستطلاعية للجان الدائمة، نسجل أنه فيما يخص طلبات الاستماع إلى السادة الوزراء بخصوص مواضيع الساعة أو ذات الأولوية في السياسات العمومية، فقد ورد على اللجان الدائمة في ظل الحكومة الجديدة، 19 طلبا من الفرق والمجموعات، تفاعلت الحكومة مع 4 طلبات منها، يتعلق الأول بإعراب السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان عن استعداده لحضور أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والثاني بدفع وزارة العدل بعدم اختصاصها بمناقشة قضايا حقوق الإنسان، في حين تم عقد اجتماع واحد للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، نوقش خلاله وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، واجتماع لجنة المالية حول الإطار العام لإعداد لمشروع القانون المالي لسنة 2018 تطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

أما بخصوص المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية، فقد استقبلت اللجان الدائمة 5 طلبات في هذا الشأن، استجابت الحكومة

لاثنين لطلبين، يتعلقان بزيارة مقالع الرمال بمدينتي القنيطرة والعرائش، ولميناء الناظور والمركز الحدودي بني أنصار، وهي الآن في طور الإعداد من لدن لجنتي المالية والداخلية، وننتظر رد الحكومة بخصوص الطلبات الثلاثة الأخرى.

أما بالنسبة للجن المؤقتة، فأهم ما ميّز أشغال المجلس خلال هذه الدورة هو تواصل أشغال المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي، التي سبق لمكتب المجلس أن شكلها تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومواد النظام الداخلي. وكذا لجنة النظام الداخلي للمجلس، التي لم تتمكن للأسف من التقدم في أشغالها بفعل الضغط الكبير على جدول أعمال المجلس.

وتميزت هذه الدورة باستكمال الإجراءات القانونية المرتبطة بتشكيل لجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وفي نفس المنحى، فإلى جانب الدور الرقابي للجان الدائمة، والجيل الجديد من الاختصاصات الدستورية المتمثل في التفاعل مع تقارير المؤسسات الوطنية، تظل الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية موعدا هاما لطرح قضايا الشأن العام الوطني، وقد أجابت الحكومة بهذا الصدد خلال 14 جلسة عامة انعقدت في هذه الدورة على 242 سؤالا شفهيا، من أصل 749 سؤالا توصل بها المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و 191 سؤالا عاديا، بينما تمت الإجابة على 147 سؤالا كتابيا من أصل 186 بنسبة 79 في المائة.

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، تمت برمجة تواريخ انعقادها، بصفة مسبقة في مستهل الدورة، وبتنسيق مع مجلس النواب، وقد همّت المواضيع التالية:

1. الجلسة الأولى تناولت محورين وهما: نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وإستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.

2. الجلسة الثانية تناولت محورين وهما: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والسياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

3. الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين وهما: حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم، والتقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة منذ تفعيل هذه الآلية الرقابية الجديدة - منذ عقد المجلس لأول جلسة شهرية في يوليوز 2012 - نظم مكتب المجلس بحضور السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بتاريخ 24 يوليوز 2017 لقاء تقييميا لمنهجية تدبير 21 جلسة عامة شهرية، تم التطرق خلاله لمختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، من حيث الإشكالات التي يطرحها النص القانوني، وكيفية توزيع محاور الجلسة والحصص الزمنية، والمجالات الأساسية التي حظيت بالنقاش طيلة هذه الفترة، ومستويات الحضور لهذا الصنف من الجلسات، وغيرها من التفاصيل.

وبالنظر إلى النتائج التي أبان عنها اللقاء، فإن المكتب عازم في القريب على تنظيم لقاءات تقييمية من هذا النوع، حول مختلف القضايا المندرجة ضمن مجالات اهتمامه.

وعلى مستوى حضور السيدات والسادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، فقد اتسم بالتباين، وذلك ارتباطا بالأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال من جهة، ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها من جهة ثانية.

وهكذا، عبّر السيدين وزيري التربية الوطنية والعلاقات مع البرلمان عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الأربعة عشر التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة، متبوعين بقطاع الصحة، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، والشغل والإدماج المهني ب 13 مرة، ثم قطاعات الطاقة والمعادن، والسياحة والنقل الجوي، وكتابة الدولة المكلفة بالنقل ب 12 مرة.

وبالنسبة للقطاعات الحكومية الأقل حضورا، فنجد في المقام الأول قطاعي الاقتصاد والمالية، والفلاحة والصيد البحري الذين اعتذرا عن الحضور 13 مرة، متبوعين بقطاعات الداخلية، والخارجية، كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري ب 12 مرة، فقطاعي الصناعة والاستثمار والتجارة وكتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات ب 11 مناسبة، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 14 المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 36%.

ولا بد من الإشارة إلى إرساء مجلس المستشارين لآلية ستتولى متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وسيصبح بإمكان الفرق والمجموعات البرلمانية الاطلاع على مجموع هذه الالتزامات عقب كل دورة، من أجل اتخاذ ما تراه مناسبا بشأنها وبصفة خاصة ترتيب أشكال رقابية على ضوئها، من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية، وستتوصلون بإذن الله بداية الدورة المقبلة بأول حزمة من هذه الالتزامات والتعهدات التي أمكن لنا توثيقها.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد شرع مكتب المجلس في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية

ابتداء من مستهل أكتوبر 2016 بمراسلة الفرق والمجموعات البرلمانية قصد اقتراح مواضيع الجلسة السنوية، وتمت هيكلة المجموعة الموضوعاتية المكلفة بذلك بعد تحديد مجال اشتغالها على المرفق العمومي، وقد حصرت هذه الأخيرة محاور اشتغالها في: المراكز الجهوية للاستثمار، والخدمات الصحية، ومنظومة التربية والتعليم.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه باستجابة جميع القطاعات الحكومية المعنية مع طلب المجموعة الموضوعاتية.

وقد مكنت هذه اللقاءات التفاعلية وعمليات البحث التي أجرتها المجموعة الموضوعاتية من جمع عدد من المعطيات حول القضايا المذكورة، وقد ارتأى نظر مكتب المجلس بناء على طلب المجموعة تمديد اجل إيداع تقريرها إلى حين استكمال جميع شروط التقييم، وهو الآن في الشوط الأخير منه.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الوطنية، فقد واصل المجلس توطيد علاقات التعاون مع هذه الهيئات والمؤسسات، وعلى رأسها المحكمة الدستورية من خلال بتها في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس، وبتفعيلها لأحكام المادة 25 من قانونها التنظيمي، الذي يفسح المجال أمام أعضاء المجلس لأجل إبداء النظر في القضايا المرتبطة بدستورية القوانين والأنظمة المحالة عليها، وهو ما تم بالنسبة للنظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أن الآراء الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجدت صداها في التعديلات المقدمة من الفرق والمجموعات حول بعض النصوص التي تمت الموافقة عليها خلال هذه الدورة، ولعل أبرز مثال في هذا الصدد، مشروعي القانونين المتعلقين على التوالي، بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وبنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد توطدت علاقات التعاون معه، عن طريق إخبار المجلس بجميع المستجدات المتعلقة بجدول أعماله.

على أن المؤسسة التي جمعتنا معها خلال هذه الدورة لقاءات هامة، هي المجلس الأعلى للحسابات، عن طريق المحطة السنوية التي تربطنا بها طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، بحيث ألقى السيد الرئيس الأول عرضه عن أعمال المحاكم المالية في الجلسة البرلمانية المشتركة لـ 4 يوليوز 2017، عقب إيداع التقرير السنوي للمجلس لسنة 2015، مما وفر مادة غنية أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس، تم استثمارها في الجلسة التي خصصت لمناقشة العرض المذكور بتاريخ 2 غشت 2017، بحضور ثمانية قطاعات حكومية.

ولا يمكن إغفال حجم التنسيق المكثف والبناء مع الحكومة الذي يكاد يكون بصفة يومية، من خلال وضعها في الصورة قبل وضع جدول الأعمال، عن طريق ندوة الرؤساء وبتنسيق مباشر مع السيد رئيس الحكومة، مما مكّن من تذليل عدد من الصعوبات المرتبطة بالبرمجة، وبصفة خاصة حضور السادة الوزراء لأشغال المجلس.

ونفس الأمر يسري على العلاقة مع مجلس النواب، من حيث العمل الهام الذي تقوم به لجنة التنسيق، والتنسيق المتواصل مع السيد رئيس مجلس النواب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تجلت بالأساس في التنظيم المشترك لملتقيات دولية، وعقد ثلاث جلسات عامة مشتركة تعلقت بتقديم البرنامج الحكومي، وبعرض قانون المالية برسم سنة 2017، وبتقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدين الوزيرين المحترمين،

لعل ما ميز عمل مجلس المستشارين على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، خلال هذه الدورة، هو التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة، إضافة إلى الزيارات واللقاءات الهامة التي قام بها مجلسنا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

واتسم عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا، والترويج للنموذج الديمقراطي والتنموي المغربي، وكذا الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة، وتأكيد مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وفي إطار هذه الدينامية التي ميزت عملنا الدبلوماسي، استقبل مجلس المستشارين خلال الدورة 30 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية.

وعرفت هذه الدورة، زيارة عمل لرئيس مجلس المستشارين إلى اليابان، توجت بالاتفاق على إحداث "منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني"، سينظم مجلسنا اول نسخة منه بالرباط خلال الدورة المقبلة إن شاء الله، وزيارة ثانية لجمهورية الشيلي تميزت بمباحثات مثمرة جدا مع السيد وزير الخارجية ونائبه، ولقاء مع السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، توج بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية.

وقد تميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للرقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين.

ولنا اليوم أن نعتز بمسار علاقات التعاون والتفاهم مع البرلمان الشيلي، والذي أسهم بشكل كبير بل وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ"الجمهورية الوهمية".

وضمن نفس الإطار، تمكنا خلال هذه الدورة في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الايطالية التي أحيي أعضاءها ورئيسها، من التصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية داخل البرلمان الايطالي وإفشال مناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية بالبرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن "مشروع التقرير حول توصية البرلمان الأوروبي للمجلس بخصوص الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة" خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بستراسبورغ في شهر يوليوز الماضي.

كما تميزت هذه الدورة بزيارة السيدة نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ لبلادنا، وهي الزيارة التي فتحت آفاقا واعدة في مسلسل التعاون بين البلدين والمؤسستين البرلمانيتين، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني.

وعرفت، هذه الدورة أيضا، زيارة السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي والرئيس الأسبق للجمهورية البرازيل، وتم الاتفاق خلالها على إحداث لجنة مشتركة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، لمواكبة التعاون بين حكومتي البلدين في مختلف المجالات.

وشهدت هذه الدورة أيضا، المشاركة في المؤتمر التأسيسي لمنظمة "البديل الديمقراطي للأمريكتين" في إطار الانفتاح على التجمعات النقابية القارية والدولية، انسجاما مع المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الرامي إلى إبراز المكونات والخصوصيات السوسيو-اقتصادية، وتعزيز التواجد في أمريكا الجنوبية، وهو ما تجلى كذلك في المبادرة إلى تقديم طلب الانضمام للشبكة البرلمانية للأمريكتين PARLAMERICAS.

وعلى مستوى العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، فإضافة إلى احتضان البرلمان المغربي للدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، تميزت الدورة بزيارة السيد رئيس مجلس الشيوخ الرواندي، تخللتها مباحثات ثنائية ولقاءات مع مسؤولين في الحكومة والمؤسسات الدستورية الوطنية، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلسي البلدين، فضلا عن تفعيل مجموعات التعاون والصداقة مع مختلف الدول، وإحداث مجموعات على مستوى إفريقيا في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي الخاص بالقارة الإفريقية.

كما عرفت هذه الدورة المشاركة الأولى في دورات برلمان عموم إفريقيا كمواكبة من مجلسنا لعودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس بتنسيق مع مجلس النواب فعاليات:

• المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي؛

• الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛

• والمؤتمر 25 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي؛

وفي إطار هذه الدينامية القوية التي تعيش على إيقاعها الدبلوماسية البرلمانية، سنواصل عملنا خلال الدورة المقبلة عبر محطات ومواعيد هامة تتمثل في زيارات لرؤساء المجالس المماثلة، واحتضان مجلسنا لعدة ندوات ومؤتمرات إقليمية وقارية ودولية أذكر على سبيل المثال.

• المؤتمر 11 لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛

• المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول "تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية" بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة؛

• ميدكوب 2017 بورزازات بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية؛

• ندوة حول "ظاهرة انتشار التطرف العنيف بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب" والتي سننظمها على هامش الزيارة الهامة التي يعتزم القيام بها لبلادنا وفد عن الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وأود أن أحيي بهذه المناسبة السادة المستشارون الذين كانوا في طليعة إنجاز هذه النتائج الإيجابية، وأخيرا وليس أخيرا.

• اجتماع منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والكارايبي "فوبريل".

حضرات السيدات والسادة،

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، وتفعيلا لدوره المركزي باعتباره امتدادا مؤسساتيا للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وإطارا حاضنا للأسئلة المستجدة في الساحة الوطنية على مختلف الواجهات، احتضن مجلسنا 5 لقاءات دراسية تمحورت حول "الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن" بشراكة مع المركز المغربي للديمقراطية والأمن؛ و"العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب " بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث؛ و"استعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني" بشراكة مع برنامج "سيغما" لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير؛ و"البنوك التشاركية في المغرب "الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية

الإسلامية" بتعاون مع المركز الدولي للوساطة والتحكيم .

وفي سياق مواكبة نقاش مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017-2018، نظمت الفرق والمجموعات البرلمانية أياما دراسية، حيث نظم فريق الأصالة والمعاصرة يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 ونظم الفريقان الحركيان بمجلسي البرلمان يوما دراسيا حول موضوع "السياسة المالية للحكومة: تحديات ورهانات"، ونظم الفريق الاشتراكي بشراكة مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوما دراسيا حول موضوع: أي تصور للمالية العمومية في البرنامج الحكومي وفق قانون المالية 2017 للقضاء على التمييز واللامساواة.

وملامسة قضايا تندرج ضمن اهتمامات الرأي العام، نظم فريق العدالة والتنمية لقاء دراسيا في موضوع " قراءة في مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" بتنسيق مع الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية والرابطة المغربية للأمازيغية. ونظم فريق الاتحاد المغربي للشغل يوما دراسيا حول المذكرة الاقتصادية للبنك الدولي "المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال المادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي" بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال.

كما واصل المجلس استقبال عددا من الزوار بما مجموعه 1783 زائرا من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت الدورة التوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تتويجا لمسلسل التعاون بين المؤسستين، وذلك من أجل الاستفادة من خبرته التقنية والعلمية وضمان إدماج ناجع وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين. وجدير بالذكر أن هذه الخطوة تعتبر لبنة إضافية في سعي مجلس المستشارين إلى المساهمة في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وإغناء للنقاش الوطني حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهذا الورش الوطني الهام.

ولمواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة وورش البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وبعد أن تم التوقيع على مذكرة تعاون مع مؤسسة وسمنستر للديمقراطية، عرفت هذه الدورة أيضا توقيع عقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور.

وفي ذات المنحى ما زالت المشاورات جارية لمأسسة العلاقة مع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومع جمعية رؤساء الجهات وجمعية رؤساء الجماعات عبر توقيع مذكرات تفاهم معهما إستعدادا لتنظيم النسخة الثانية من الملتقى البرلماني للجهات.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على ما يقوم به من جهود من أجلب تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسينا والحكومة في إطار التكامل وعلى قاعدة مبدأ فصل السلط.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على تفانيهم وعملهم المستمر، والشكر كذلك لأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم الدائم وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل خدمة لمصلحة مؤسستنا التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى هيئات المجتمع المدني على متابعتها الدائمة لأنشطة المجلس، وانخراطها في كل المبادرات التي فتحها المجلس في مختلف واجهات العمل البرلماني.

ومن الواجب كذلك أن أوجه الشكر لوسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطة المجلس ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين المحترم لتلاوة برقية الولاء المرفوعة لحضرة صاحب الجلالة، تفضل السيد الأمين.

<u>المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

نعم سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2016-2017، يتشرف خديمكم الوفي، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف أعز الله أمره من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير مقرونة بأصدق عبارة الولاء والإخلاص.

إنها يا مولاي، مناسبة نستحضر فيها روح ومضامين ومقاصد خطابكم السامي بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لتربع جلالتكم على عرش أسلافكم المنعمين، لما يشكله من محطة ملهمة في التاريخ المعاصر لبلادنا وخارطة طريق في مختلف واجهات عملنا البرلماني.

إن مجلس المستشارين، وهو يختتم أشغال هذه الدورة يا مولاي، ليحيط العلم السامي لجلالتكم بما تحقق خلال هذه الدورة، بفضل جهود كافة مكونات مجلس المستشارين، سواء على مستوى تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسة العمومية، أو على مستوى تعزيز وتقوية وظيفته الدبلوماسية وتكريس انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، وإرساء مبادرة تشاركية مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني، مع الاستحضار الدائم لتوجيهات جلالتكم التي تضمنتها الرسائل السامية إلى المشاركين في الأنشطة الإشعاعية لمجلس المستشارين، وخصوصا ما يتعلق بدور المجلس في متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية تنفيذا لتوجيهات جلالتكم السامية.

وهكذا، فقد صادق المجلس على 46 مشروع قانون، واستقبل 30 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية وشارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية.

كما وقع المجلس على 3 مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووضع آليات مشتركة لإحداث منتديات برلمانية ثنائية ومتعددة الأطراف.

إن مجلس المستشارين يواكب بالتقدير الكبير الإنجازات الهامة لجلالتكم ويثمن عاليا ما تحقق على مسار البناء الديمقراطي والتنموي في عهد جلالتكم، ويجدد بهذه المناسبة السعيدة انخراطه الفاعل في مواكبة الديناميات الإصلاحية تحت القيادة الرشيدة لجلالتكم في شتى المجالات.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة، وصنوكم السعيد الأمير الجليل المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

حرر بالرباط يوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1438 الموافق ل 8 غشت 2017.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا لكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيدين الوزيرين.

رفعت الجلسة.